بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الأردنية

مادة

الثقافة الوطنية

٣٤٠٠١٠٠

الفصل الأول

2024 - 2025

إشراف: أ.د. أحمد يعقوب المجدوبة

لجنة الإعداد والتوجيه:

د. حمزة خوالدة (المقرر)

أ.د. إبراهيم الشرعة د. نضال الزبون د. علاء الطراونة

د. عبدالله الشديفات د. عبدالله المانع د. عبدالهادي القعايدة

د. خليل هلالات د. وسام الهزايمة دة. ميساء الرواشدة

الوحدة السابعة: تاريخ الأُردنّ

إعداد: الأستاذ الدكتور إبراهيم الشرعة

شهدت أرضُ الأُردنّ تنوُّعًا حضاريًّا شَمِلَ العديدَ من الحضارات في عصورها التاريخيّة القديمة، ابتداءً من العصور الحجريّة ومرورًا بالعصور البرونزيّة والعصور الحديديّة، وتدرّجت فيها الحضارة من حضارة إنسان جامع لغذائه ويحترف مهنة الصيّد إلى حضارة الإنسان المستقرّ الذي مارس الزراعة وأقام المدنَ وأنشأ الممالك. ومن أهمّ الحضارات القديمة التي نشأت على أرض الأُردنّ الآدوميّة والمؤابيّة والعمونيّة والنبطيّة والرّومانيّة. أمّا في الحِقبة الإسلاميّة فكان للأردنِ دورٌ مهمٌّ وكبير، بدءًا من عهد الخلفاء الراشدين، ومرورًا بالعصور الأُمويّة والعباسيّة والفاطميّة والأيوبيّة والمملوكيّة، وليسَ انتهاءً بالعصر العثمانيّ. ولمّا كان العثمانيونَ قَريبي عهد بنا فينبغي الوقوفُ على سيرتهم على نحوٍ أكثرَ تفصيلاً؛ إذ أقاموا في لواء عجلون (سنجق عجلون)، الذي ضمّ المنطقة الممتدّة من الطيبة في الشمال إلى وادي موسى في الجنوب، ومن نهر الشريعة غربًا إلى البادية شرقًا، وتكوّن من نواحي: عجلون، والصّلت، والغور، والكرك، وجبل حميده، وكرك الشوبك. أمّا المنطقة الشماليّة من الأُردنّ فكانت تتكوّن من ثلاث نواح تتبع لواء حوران، هي: ناحية بني كنانة، وناحية بني الأعسر، وناحية بني جهمة.

وأُنشئت القلاعُ في عجلون، والسّلط، والكرك، والشوبك، وكذا أُنشئت سلسلة منها على طريق الحجّ؛ بهدف فرض الأمن وحماية طريق الحُجّاج التي لها مكانة خاصّة لدى المسلمين والسّلاطين.

وقد انصبّ الاهتمام العثمانيُّ في شرقي الأُردنّ منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر على الآتي:

أولاً- الناحية الإداريّة: قُسّمت منطقة شرقي الأُردنّ إلى مجموعة من الوحدات الإداريّة، كان أولُها عام ١٨٥١ عندما أنشأت الدولة العثمانيّة قضاء عجلون، الممتدّ من نهر اليرموك شمالاً إلى نهر الزرقاء جنوبًا، وَعَيّنت لهُ قائمقام اتّخذ إربدَ مركزًا، وقد أُلحق هذا القضاء بمتصرفيّة حوران التابعة لولاية الشام. وتلا ذلك بسطُ الدولة سيطرتها على المنطقة الوسطى (منطقة البلقاء) في عام ١٨٦٦م عندما أنشأت قضاء البلقاء، الذي امتدّ من وادي الزرقاء شمالاً إلى وادي الموجب جنوبًا، وعيّن له قائمقام اتّخذ السّلط مركزًا، وقد أُلحق هذا القضاء بمتصرفيّة نابلس التابعة لولاية بيروت. ثم أُنشئت المنطقة الجنوبيّة (الكرك ومعان) في عام ١٨٩٣م، وَأُطلِقَ عليها لواء الكرك وَأُلحقت بولاية الشام. أمّا العقبة فقد ظلّت القوّات المصريّة مرابطة فيها حتى عام ١٨٩٢ حيثُ أُلحقت بالمدينة المنوّرة، وبقيت كذلك إلى أن دخلتها قوّات الثورة العربيّة الكبرى عام ١٩١٧م.

ثانيًا– الناحية السياسيّة: مثّل توفيق المجالي لواء الكرك في مجلس المبعوثان العثمانيّ في دورته الأولى في انتخابات ١٩٠٨، وَأُعيد انتخابه في دورة المجلس الثانية عام ١٩١٤م. وإلى جانب ذلك فقد شارك عددٌ من أبناء اللواء في المجلس العموميّ لولاية سوريا، وهم: عودة القسوس (عن الكرك)، ويوسف السُّكّر (عن السّلط)، وعبد النبي النسعه (عن معان)، وعبد المهدي محمود (عن الطفيلة).

ثالثًا– سِكّة حديد الحجاز (١٩٠٠–١٩٠٨م): مرّ قسمُها الأكبر عبرَ الأراضي الأُردنيّة قاطعًا إيّاها من الشمال إلى الجنوب، وقد أدّى ذلك إلى إقامة عدد كبير من المحطّات على طول الخطّ لتوفير الأمن والحماية، أهمُّها: جابر، والمفرق، والخربة السّمراء، والزرقاء، وعمّان، وَأُمّ الحيران، واللبّن، وزيزياء، وضبعة، وخان الزبيب، وسواقة، والقطرانة، والمنزل، وفريفرة، وطرفة، والشيديّة، وغدير الحاج، وحطين، وبطن الغول، والرملة، وتلول الشحم، والمدوّرة.

وقد أفادت الأُردنّ من هذا الخطّ في جميع النواحي، وأفادت منه الدولة العثمانيّة أيَضا، فبالنسبة إلى شرقي الأُردنّ كان أوّلَ وسيلة مواصلات مهمّة تشهدها المنطقة، كما أفادت الأُردنّ منَ المحطّات التي أنشأتها الدولة العثمانيّة ممّا سهّل ربط مدن هذه المنطقة وتجمّعاتها بالشّام والحجاز، وبخاصّة بعد أن رُبطت هذه المحطّات بالبوسطة والتلغراف فأصبحت مُتّصلةً بالعالَم الخارجيّ.

لم تكن ثورة الكرك عام ١٩١٠م في حقيقة الأمر ثورة مدينة الكرك وحدَها، بل كانت تعبّر عن رفض الأهالي كافّة لنهج الدولة العثمانيّة وتوجّهاتها وسياساتها في المنطقة، وتمثّلت أسبابُ الثورة الرئيسة في انعدام الثقة بين الأهالي وممثلي الحكومة العثمانيّة، والقسوة التي استُخدمت لتصفية عصيانيّ الشَّوْبَكِ عام ١٩٠٥م، والإجراءات التي نفّذتها الدولة العثمانيّة المرتبطة مباشرة بتطبيق قانون الخدمة العسكريّة الإجباريّة، سواءٌ في جمع السّلاح من الأهالي أو إجراء تَعداد عامّ للسكّان أو تسجيل الأراضي والأملاك الأخرى، وكلّها إجراءات كان الأهالي قد فسّروها على أنها خطواتٌ أوليّة نحوَ إقدام الحكومة العثمانيّة على عملٍ ما تِجاه سكّان هذه المنطقة.

ونتيجة لتلك المظالم تحرّك أهالي الكرك، المدينةِ والقرى المحيطة بها، فأعلنوا العصيان، وهاجموا قلعة الكرك في ٢١ تشرين الثاني ١٩١٠؛ حيث حوصِرَ الجنود بالقلعة، وأحرقوا ونهبوا الكثير من السجلّات العثمانّية المهمّة، وقد عُرفت هذه الحركة في تاريخنا المحليّ باسم (هَبّة الكرك) أو (هَيّة

الكرك). ولمّا كان ذلك فقد أرسلت الدولةُ العثمانيّةُ حملةً عسكريّة كبيرة بقيادة الضابط سامي باشا الفاروقي، تمكّنت منَ الوصول بسرعة بسبب استخدامها سكّة حديد الحجاز، ممّا ساهم في سرعة إنهاء التمرّد بعد أن قُمع بشدّة وعنف، وَفُرضت الغرامات الماليّة، وأُعدم عددٌ من رموز الثورة وقادتها ونفي بعضُهم الآخرُ إلى أماكنَ متفرّقة. ومهما يكن من أمر فإنّ هذه الثورة جاءت لتتماشى معَ الرّوح العامّة التي كانت سائدة في كلّ الولايات العربيّة تِجاه الحُكم العثمانيّ، ولتكون إحدى إرهاصات النهضة التي أخذت البلادُ العربيّة تعيشها آنذاك، وتمّثلت في ما بعدُ بالثورة العربيّة الكبرى.

وكانت السّلطُ والكركُ ومعانُ وعجلونُ أهمَّ الحواضر الأُردنيّة في أواخر حُكم الدولة العثمانيّة، أمّا عمّانُ فكانت عام ١٩٠٥ قرية صغيرة لا يزيد عدد سكّانها على خمسة آلاف نسمة.

أمّا الأوضاع في شرقي الأُردنّ فكانت سيّئة على نحوٍ عامّ، خاصّة بعد أن قضى العثمانيون على حركة الكرك في عام ١٩١٠م، التي شملت كلَّ المناطق التابعة للواء الكرك، وكان من أسبابها عزمُ الحكومة على فرض قانون الخدمة العسكريّة وجمع السلاح من السكّان؛ حيث أخمد العثمانيون المتمرّدين بكلّ قسوة وَعُنف، ممّا أدّى إلى زيادة الحقد عليهم.

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى في الأول من شهر آب عام ١٩١٤، بين دول الحلفاء ودول الوسط، وقفت الدولةُ العثمانيّة إلى جانب ألمانيا؛ فأعلنت التعبئة العامّة؛ حيث جُنّدَ القادرون على حمل السلاح من قضاء عجلونَ وباقي أجزاء الأُردنّ، أمّا الكركُ فلم يشملها التجنيدُ؛ إذ أُعفيَ أبناؤها من الخدمة العسكريّة بعد قيام حركة الكرك عام ١٩١٠.

لقد عانت شرقي الأُردنّ –كغيرها من البلاد العربيّة– من ظروف الحرب، سواء أكان ذلك بارتفاع الأسعار، أم بفقدان السّلع الضروريّة، أم بمصادرة ما لدى المواطنين من بضائعَ وحاصلاتٍ زراعيّة، وزاد من ذلك غزوُ الجراد بلادَ الشام خلالَ سنوات الحرب، إضافة إلى قطع الآلاف من الأشجار الحُرجيّة والأشجار المُثمرة من أجل توفير الفحم للقطارات بعد أن قطعت الدول الأوروبيّة عن الدولة العثمانيّة الفحمَ الحجريّ، وشمل إجراء تقطيع الأشجار معظمَ مناطق شرقيّ الأُردنِ تقريبًا. فضلاً عن عمليات الابتزاز والاعتقال والنّفي، خاصّة في مناطق تحشّد القوّات التركيّة كقضاء عجلون، وبعض مدن البلقاء وقراها؛ فقد فُرِضَ على قضاءِ عجلونَ مثلاً نظامٌ عسكريٌّ صارم، وأُرسلت أعدادٌ كبيرة من سكّانه إلى ميادين القتال بموجب قانون التجنيد الإجباريّ.

وتعرّضت بعضُ المدن الأُردنيّة إلى الضرب بقنابل مدفعيّة الجيشين البريطانيّ والعثمانيّ، كالسّلطِ وعمّانَ وما جاورهما، ممّا أدّى إلى قتل العديد من المواطنين، وإعدام السُّلُطات العثمانيّة بعضَهمُ الآخرَ،

كما هاجرَ بعضُهم إلى القدس، ونفت السُّلُطات العثمانيّة بعضَ وُجَهاء المنطقة (السّلط، والكرك، ومعان) خارجَ شرقيّ الأُردنّ؛ تأديبًا لهم.

وطرأ تطوُّرٌ إداريّ على جنوبيّ منطقة شرقي الأُردنّ في أثناء الحرب؛ حيث أصبح قضاءا معانَ والعقبةِ تابعين للمملكة الهاشميّة الحجازيّة وعاصمتها مكّة، وتشكّلت الدوائرُ الحكوميّة في معان، بينما كانت الدوائرُ الداخليّة في العقبة.

الثورة العربيّة الكبرى والدّور الأُردنيّ في معاركها:

تُعَدُّ الثورة العربيّة الكبرى أو ما يُعرف بالنهضة العربيّة أهمَّ حدث في تاريخ الأُمّة العربيّة الحديث؛ حيث أعلن الشريفُ الحُسين بنُ عليّ، وهو قائد الثورة العربيّة الكبرى، نفسَهُ ملكًا على الأُمّة العربيّة.

وفي هذا السياق يقولُ المؤرّخونَ إنه بعد استقرار رأي ساسة العرب ومفكّريهم على الانفصال عن الدولة العثمانيّة بشتّى الوسائل، اتّصل أعضاء الأحزاب والجمعيات العربيّة (كالفتاة والعهد) بالشريف الحُسين بنِ عليّ؛ إذ أرسلوا إليه فوزي البكري في نهاية عام ١٩١٤، حاملاً رسالة شفويّة من الزعماء الوطنيين في سوريّة والعراق، مفادها إعلامه برغبة العرب في الحصول على الاستقلال والنهوض بعروبتهم.

تلا ذلك إرسالُ الحُسين ابنَهُ فيصلاً إلى إستنبول لمقابلة الصّدر الأعظم (رئيس الوزراء)، وأعضاء الجمعيات في سوريّة، وخاصة جمعيتي (الفتاة والعهد)، اللتين وضع أعضاؤهما في أيّار عام ١٩١٥ ميثاقًا سُمّيَ (ميثاق دمشق)، كان الأساس الذي ارتكزت عليه مباحثات الشريف حُسين معَ بريطانيا، وأبرز ما جاء فيه اعترافُ بريطانيا باستقلال البلاد العربيّة (في آسيا) باستثناء عدن، ومنحُ العرب الأفضليّة لبريطانيا في المشروعات الاقتصاديّة، وعقدُ معاهدة دفاعيّة بين بريطانيا والدولة العربيّة المستقلّة، وإلغاء الامتيازات الأجنبيّة.

بناءً على ما سلف، بدأ الحُسين بنُ عليّ اتصالاتِهِ معَ هنري مكماهون (Henry McMahon) ممثل بريطانيا في مصر، ابتداءً من ١٤ تموز عام ١٩١٥ وحتى ١٠ آذار عام ١٩١٦، فتبادلا معًا عشرَ رسائلَ تضمّنت مطالب العرب، التي رفعت للشريف الحُسين بنِ عليّ. وعلى هذا الأساس أعلن الشريفُ الحُسين بنُ عليّ عن بدء الثورة العربيّة في ١٠ حزيران عام ١٩١٦.

وبذا أعلن الشريفُ الحُسين بنُ عليّ نهضةً عربيّة ليس لها شبيه في تاريخ هذه الأُمّة؛ فقد أعلن أنّ العروبة حقٌ مُقدّس يجب أن يعتزّ به العرب، وأن هذا الاعتزاز يتفق والإسلام، وأعلن أنّ لعرب حقًّا مُقَدّسًا في تقرير مصيرهم، على ألاّ يتعارض ذلك معَ حقوق الشّعوب الأُخرى.

أمّا عن دور الأُردنيّين في حروب الثورة العربيّة الكبرى، فقد اتّصل الأميرُ فيصل بالعديد من شيوخ عشائر الأُردنّ: الحويطات وبني صخر وبني عطيّة والعمارات والرولة والشرارات، الذين لبّوا دعوَتَهُ ووفدوا إلى الوجه منذ شهر آذار عام ١٩١٧، ووصل عددهم إلى (٢٤٢) شيخًا وزعيم قبيلة. ومن أبرز هؤلاء الشيخ عودة أبو تايه، الذي أقسم للأمير فيصل أن يقف معه ضدّ الأتراك، واقترح تحرير العقبة. وقد شُكّلت لذلك حملةٌ صغيرة برئاسة الشريف ناصر بنِ علي، الذي اتصل معَ نوري الشعلان، كما اتصل أبو تايه الذي كان يرافق الحملة برجال قبيلته، وجمعوا في وادي السّرحان نحوَ (٥٠٠) متطوّع من الحويطات والرولة، كما أرسل الشريف ناصر إلى عشائر بني صخر مُطالبًا إيّاهم الانضمامَ إلى الحملة.

واستطاعت هذه الحملة مهاجمة غدير الحاجّ جنوبي معانَ وأبي اللسن والقويرة، وَحُرّرت العقبة في بداية تموز من العام نفسِه؛ إذ استسلم قائدُ حاميتها وكثيرٌ من عسكره وبعضُ الضبّاط الألمان، والفضل في ذلك يعود لعشائر جنوبي منطقة شرقي الأُردنّ الحويطات والنجادات والرولة والشرارات، كما أُعيد تشكيل قوّات الثورة العربيّة الكبرى في شرقي الأُردنّ بعد تحرير العقبة، وتشكّلت قوّة نظاميّة وأخرى غير نظاميّة تألّفت من متطوّعي القبائل والعشائر في شرقي الأُردنّ وعشائر الحجّاز وسوريّة.

وكان للعشائر الأُردنيّة دورٌ مهمٌّ في النصف الثاني من عام ١٩١٧؛ حيث هاجمت خطَّ سِكّة الحديد الحجازيّ جنوب معان وشمالها، ومن أبرز هذه العشائر: التوايهة والرولة وبني عطيّة والحويطات وعشائر الكرك وبني صخر والسّرحان؛ فألحقت بالأتراك خسائرَ كبيرة في الأرواح ودمّرت أكثر من ثلاثين جسرًا ونزعت من سِكّة الحديد عشرة آلاف قضيب.

وقد تمكّنت قوّاتُ الثورة بزعامة الشريف ناصر بنِ عليّ مِنَ الاستيلاء على الطفيلة؛ حيث دخلتها في بداية عام ١٩١٨، وَكُلّف الشيخُ ذياب العوران بتشكيل قوّة جندرمة (شرطة) محليّة، والتعاون معَ عودة أبو تايه وحمد بن جازي، في إعداد القوّات اللازمة لمهاجمة خطّ السِّكّة.

و قسمت منطقة شرقي الأُردنّ في عهد المملكة العربية السورية إلى ثلاثة ألوية، هي:

أولاً: لواء الكرك، ومركزه مدينة الكرك، وتتبعه أقضية الطفيلة ومعان والعقبة ونواحي الشَّوْبَك والعراق وذيبان وتبوك.

ثانيًا: لواء البلقاء، ومركزه السّلط، ويتبعه قضاءا الجيزة وعمّان وناحية مأدبا.

ثالثًا: لواء حوران، ومركزه درعا، وتتبعه أقضية عجلون (إربد) وجرش وأزرع وبُصرى.

وَعُقد المؤتمرُ السوريّ في دمشقَ يومَ ٧ حزيران عام ١٩١٩؛ بهدف قيام دولة واحدة يرأسها الأميرُ فيصل؛ حيث مثّل شرقيَّ الأُردنّ مجموعةٌ من الأشخاص، هم:: سعيد الصليبي وسعيد أبو جابر (من قضاء السّلط)، وسليمان السودي الرّوسان وعبد الرحمن ارشيدات (من قضاء عجلون)، وناجي ذيب ثمّ خليل التلهوني (من قضاء معان)، وعيسى المدانات (من قضاء الكرك)، وعبد المهدي المرافي ثمّ حسن العطيوي (من قضاء الطفيلة)، وناصر الفواز الزعبي (من ناحية الرّمثا).

ورفض أهالي سوريّة السياسةَ البريطانيّة – الفرنسيّة، حتى إنّ أهالي شرقي الأُردنّ في منطقة الكفارات وبني عبيد والرّمثا والوسطيّة أغاروا في عام ١٩٢٠على المستعمرات الصُّهيونيّة في سمخ وبيسان، ولكنّ بريطانيا تصدّت لهم بطائراتها وقتلت زعيمَهم كايد المفلح العبيدات، وتعرّضت أُمُّ قيس لقصف الطائرات البريطانيّة. كما رفض أهالي شرقي الأُردنّ الانتدابَ، الذي أثار السّخط والهيجانَ في نفوسهم، ممّا دفع قائد منطقة القنيطرة علي خلقي الشرايري إلى تولّي مسؤوليّة تنظيم المقاومة ضدّ القوّات الفرنسيّة في لبنان؛ تعبيرًا عن الحالة السائدة في المنطقة.

وشكّل اهالي شرقي الأُردنّ بعد معركة ميسلون ١٩٢٠ قوّة كبيرة بزعامة سُلطان العدوان، ضمّت عددًا من الشركس بزعامة ميرزا باشا وسعيد المفتي، كان هدفها مساعدة الجيش العربيّ في دمشقَ للوقوف ضدّ الاحتلال الفرنسيّ، لكنّ القوّة الأُردنيّة توقفت عند دخول الفرنسيين دمشق. واشترك أهالي شرقي الأُردنّ في المقاومة السوريّة ضدّ الاحتلال الفرنسيّ بعد خروج الملك فيصل؛ حيث سافر عدد من أهالي عمّان والبلقاء بالقطار ومعهم مدفعان؛ إضافة إلى حملة من فرسان العشائر برئاسة منور الحديد وصل عددها إلى (٤٠٠) خيّال، وتولّى الشريف علي البديوي قيادة المتطوّعين من شرقي الأُردنّ، الذين وصل عددهم إلى أكثر من ألف، معظمهم من بدو البلقاء وأهل السّلط وعمّان.

وتألّفت في منطقة شرقي الأُردنّ ما بين آب ١٩٢٠ وآذار ١٩٢١ عدّة مجالس إدارة، اصطُلح على تسميتها (الحكومات المحليّة)، ومن أبرزها: حكومة إربد، وحكومة السّلط، وحكومة الكرك. وكانت الرّوح القبليّة والعصبيّة العشائريّة صّفةً غالبة على الحكومات الثلاث، التي لم تستمرّ أكثر من سبعة أشهر؛ فحكّامها زعماء وَوُجهاء عشائر. ولمّا لم تظهر شخصيّة أقوى من هؤلاء الزعماء يخضعون لها وينصاعون لأوامرها فقد انفصلت مناطقُ عن الحكومة المركزيّة، وَشُكّلت حكوماتٌ جديدة، كما حدث في إربد مثلاً. كما لوحظ حينذاكَ عدمُ وجود قوّة عسكريّة كافية لفرض هيبة الحكومة وَسُلطانها والمحافظة على الاستقرار، مّما شجّع بعض العشائر على اعتداء بعضها على بعض، ومن ثَمّ حدوث نزاعات

عجزت الحكومات عن حلّها، رغم أنّ الضباط البريطانيين كانوا يساعدون في فرض الأمن من خلال بعض الجنود، الذين كانوا يأتون من فِلَسْطين. فضلاً عن فشل هذه الحكومات في تحصيل الضرائب من المواطنين بصورة منتظمة، ممّا انعكس سلبًا على الموظفين ورجال الدرك، الذين استمرّ بعضهم بالعمل لعدّة شهور من غير الحصول على رواتب.

سؤال: ما الإجراءُ الذي اتّبَعَهُ أهلُ المنطقة وعشائرُها لإدارتها ما بين آب ١٩٢٠ وآذار ١٩٢١؟
سؤال: ما الملامحُ التي اتّسمت بها الحكومات المحليّة في منطقة شرقي الأُردنّ؟

للمزيد، انظر الموقع الإلكترونيّ الآتي:

http://jaf.mil.jo/Arabic/ArmyForces/ArmyForcesHistory/GreatArabRevolution/Pages/Introduction.aspx

تأسيسُ إمارة شرقي الأُردنّ (١٩٢١- ١٩٤٦):

أرسل عدد من الزعماء المحليين في شرقي الأُردنّ ومن سوريّةَ، أبرزُهم: عودة أبو تايه، وسعيد خير، وعادل أرسلان، وغالب الشعلان ومحمود الهندي، برقياتٍ للشريف الحُسين، طالبوه فيها بإرسال أحد أبنائه كي يتزعم حركة المقاومة ضدّ الفرنسيين، فاستجاب لمطالبهم بإرسال الأمير عبدِالله الذي كان يشغل منصب وزير خارجيّة مملكة الحجاز، الذي رافقته قوّة من رجالات البدو من قبيلة عتيبة، تراوح عددها ما بين (٥٠٠-١٠٠٠) رجل، خرجت من مكّة في ٢٧ أيلول عام ١٩٢٠ مُتَّجهة إلى معان؛ حيث استقبلَهُ أهلُها وعشائرُها، وخاصّة عودة أبو تايه، بحماسة شديدة، كما التحق به بعضُ الضباط العرب في المنطقة، منهم: غالب الشّعلان، ومحمّد علي العجلوني، وخلف التلّ، وفؤاد سليم، وبهجت طبارة.

سؤال، لماذا جاء الأمير عبدُالله إلى شرقي الأُردنّ؟

جاء الأمير إلى المنطقة بوصفه نائبًا عن أخيه الملك فيصل؛ من أجل تحرير سوريّةَ من الفرنسيين وطردهم، وإعادة المملكة العربيّة السوريّة وعاصمتها دمشق، كما جاء استجابة لنداءات أهالي البلاد السوريّة عامّةً، الذين استنجدوا بشريف مكّةَ الحُسين بنِ عليّ. وقد بادر عدد من زعماء المنطقة ووجهائها

بتلبية دعوة الأمير عبدالله وهو في معان فالتحقوا به، وكان من هؤلاء: حمد بن جازي ومثقال الفايز وحديثة الخريشا وعطوي المجالي وحُسين الطراونة وسعيد خير وسعيد المفتي وشيخ العيسى، وبعض السوريين الفارّين من الاحتلال الفرنسي، من مثل: أحمد مريود ونبيه العظمة وكامل البديوي ومحمود مريود.

شكّل الأُردنيّون حركة وطنيّة في عمّانَ تمهدًا لانتقال الأمير إليها قادمًا من معان، وتنفيذًا لهذه الخطوة أرسل الأميرُ عبدُالله الشريفَ عليَّ بنَ الحُسين الحارثيَّ إلى عمّانَ بناءً على طلب مثقال الفايز وسعيد خير، فاستقبلته عشائرُ بني صخر والبلقاء، وساعدوه في استقبال وفود الوطنيين القادمين إلى عمّانَ من مختلف أنحاء شرقي الأُردنّ؛ حيث أعلنوا دعمهم للأمير عبدِالله وللحركة الوطنية ضدّ الفرنسيين.

وصل الأميرُ عبدُالله إلى القطرانة ثم الجيزة فعمان في ٢ آذار ١٩٢١، وكان في استقباله أهلُها والمجتمعون فيها من وفود وأعيان وعلماء وأشراف وجند وضباط؛ حيث قدّموا له الولاء والتأييد، وحلّ الأميرُ ضيفًا على رئيس بلدية عمّان سعيد خير.

وفي ١٢ آذار افتُتح المؤتمرُ المنعقد في القاهرة برئاسة ونستون تشرشل (Winston Churchill)، وفيه طُرحت مسألة شرقي الأُردنّ، بعد دخول الأميرِ عبدِالله عمّان، وكانت هناك عدّة آراء حول طريقة التعامل معَ هذه المسألة، أهمُّها: إخراج الأمير من شرقي الأُردنّ بالقوّة، أو الاتفاق معه على حكم البلاد، أو التخلّص منه عن طريق الاعتماد على القوى المحليّة. وتوصّل المؤتمرون إلى حلّ مفاده الاتفاق معَ الأمير عبدِالله على حكم شرقي الأُردنّ؛ فقرّروا إرسال قوّات بريطانيّة إلى هناك لحماية حدود فِلَسْطين الشرقيّة ومنع أية حركة ضدّ الفرنسيين في سوريّة.

وجّه تشرشل دعوة إلى الأمير عبدِالله لمقابلته في القدس، فالتقاه هناك في ٢٨ آذار، ودارت مباحثات بين الطرفين أعرب تشرشل خلالَها عن تقديره لموقف العرب المشرّف في الحرب العالمية الأولى، وتحدّث عن خُطّة بريطانيا تِجاه الأُسرة الهاشميّة، المتمثلة في ترشيح الملك فيصل لعرش العراق، وبقاء الأمير عبدِالله في شرقي الأُردنّ. وتمخّض عن هذا الاجتماع التوصّلُ إلى اتفاق مؤقّت مدّتُهُ ستة شهور، تضمّن إقامة حكومة وطنيّة في شرقي الأُردنّ برئاسة الأمير عبدِالله، تكون مستقلّة استقلالاً إداريًّا تامًّا، وتساعدها بريطانيا ماديًّا لتوطيد الأمن، وتسترشد بمندوب بريطاني يقيم في عمّان، وتنشئ بريطانيا

قاعدتين للطيران في عمّانَ وزيزياء (الجيزة)، وتحافظ على حدود سوريّة وفِلَسْطين من كلّ اعتداء، وتتوسّط بريطانيا لتحسين العلاقات بين الأمير عبدِالله والسُّلطة الفرنسيّة في سوريّة.

ولقد عدّ الأمير عبدُالله هذا الاتفاق حلّاً مرضيًا؛ إذ استطاع أن يحظى بدعم دولة كبرى لتحقيق آماله. وباشر بعد ذلك في ١١ نيسان عام ١٩٢١بتأليف أول حكومة في عهد الإمارة، فعيّن رشيد طليع رئيسًا "لمجلس المشاورين" ومنحه لقب الكاتب الإداري. والصّفة الغالبة على هذه الحكومة أنّ معظم أعضائها من حزب "الاستقلال السوري"؛ إذ لم يكن بينهم سوى أردنيٍّ واحد هو علي خلقي الشرايري، ووزيرٍ من الحجاز وآخرَ من فِلَسْطين. وبعد قُرابةِ أربعة أشهر أُقيلت الحكومة، فشكّل مظهر رسلان حكومة جديدة أُطلق عليها "مجلس المستشارين".

وبدأت مطالبات الأمير عبدِالله المسؤولين البريطانيين باستقلال شرقي الأُردنّ استقلالاً تامًّا وعقد معاهدة بين الطرفين تَضْمَنُ هذا الاستقلال، غيرَ أنهُ لم ينجم عن هذه المباحثات وغيرها أيُّ شيء، سوى ما أعلنه هيربرت صموئيل عندما زار عمّان في ٢٥ أيار عام ١٩٢٣؛ إذ اعترفت الحكومة البريطانيّة بوجود حكومة مستقلّة في شرقي الأُردنّ برئاسة الأمير عبدِالله، على شرط أن تكون دستوريّة بحيثُ تمكّن بريطانيا من أداء تعهّداتها الدوليّة.

سؤال: واجه الأميرُ عبدُالله عند بداية تأسيس الإمارة عدّة صعوبات داخليّة وخارجيّة، ما هي؟

قاوم عدد من شيوخ العشائر والزعماء التقليديين الحكومةَ المركزيّة التي أنشأها الأميرُ في عمّان، وكان أبرز هؤلاء زعيمَ ناحية الكورة كليب الشريدة، الذي رفض التنظيماتِ الإداريّةَ الجديدةَ التي أصبحت الكورة بموجبها تابعة لمتصرّف إربد، مُطالبًا أن يتبع لعمّانَ مباشرة، لكنّ طلبه هذا رُفض، ممّا أدّى إلى وقوع صِدام بينه وبين الحكومة أُطلق عليه "حادث الكورة". واستمرّ مسلسل الأحداث الداخليّة في بداية تأسيس الإمارة؛ إذ حاول عدد من الزعماء تقليد الشريدة، وأبرز هؤلاء سُلطان العدوان، الذي تزعّم حلفَ البلقاء، وحصل بينه وبين قوّات الإمارة اصطدامٌ في عمّانَ في آب عام ١٩٢٣. وظهر في آذار عام ١٩٢٦ تمرّد في جنوب شرقي الأُردنّ ضدّ الإدارة الجديدة، في قرى وادي موسى، تمثل في هجوم أهالي المنطقة على مخفر الدّرك ودار الحكومة، وقد اتّبعت الحكومة سياسة اللين في بادئ الأمر، لكنّ الهجوم عاد من جديد بعد أن أنشأت الحكومة طريقًا للسيارات بين معان ووادي موسى؛ حيث هاجم الأهالي مخافرَ الدّرك هناك.

وتكمن أسبابُ قيام مثل هذه الحركات في اعتياد سكّان منطقة شرقي الأُردنّ على عدم وجود حكومة مركزيّة؛ إذ كانوا في السابق يشاهدون رجال السُلطة العثمانيّة مرّة واحدة في السّنة، عند جباية الضرائب، إضافة إلى فقدان شيوخ العشائر والزعماء التقليديين الكثيرَ من الامتيازات التي كانوا يتمتّعون بها في العهد العثمانيّ، وحرمانهم من مَهَمّات كثيرةٍ كانوا يؤدّونَها قبل تأسيس الإمارة؛ كالفصل في الخلافات العشائريّة بناءً على العادات والتقاليد التي كانت سائدة آنذاك، فضلاً عن كراهية سكّان المنطقة للسُّلطة التي عجزت عن تقديم العون لهم في أثناء المجاعات وانتشار الأوبئة الفتّاكة، وهذا موروث تاريخيّ لمسهُ الناس أيام العثمانيين، إلى جانب الجهل الذي كان متفشّيًا بين الناس نتيجة لقلّة المدرّسين؛ لذا عجزوا عن استيعاب ما حدث، خاصّة قيام حكومة مركزيّة في منطقة شرقي الأُردنّ شبيهة –من وُجهة نظرهم– بالحكومة العثمانيّة، واتّباع الحُكّام والموظفين الجُدد في الحكومة الأُردنيّة الأساليبَ نفسَها التي كانت أيام الأتراك العثمانيين؛ إذ لم تختلف عقليتهم عن عقليّة الأتراك، والتقاء مصالح بعض الشباب الأُردنيّين المثقفين معَ مصالح بعض زعماء العشائر، وخاصّة مسألة الحصول على مناصبَ في الإدارة الجديدة، والحلول محلَّ الموظفين العرب.

أمّا في يتعلّق بتطوُّر الحياة السياسيّة في شرقي الأُردنّ فقد سعت الحكومة إلى إبرام معاهدة ثنائيّة معَ نظيرتها الحكومة البريطانية، خاصّة بعد إعلان ٢٥ أيّار عام ١٩٢٣، الذي اعترفت بريطانيا من خلاله بوجود حكومة مستقلّة في شرقي الأُردنّ برئاسة الأمير عبدِالله، لكنّ هذه المساعي لم تتحقق إلّا في بداية عام ١٩٢٨. وقد توصّل الجانبان؛ الأُردنيُّ برئاسة رئيس المجلس التنفيذي (الوزراء) حسن خالد أبو الهدى، والبريطانيّ برئاسة اللورد بلومر (Lord Plumer) إلى عقد اتفاقيّة بينهما، وُقّعت في ٢٠ شباط عام ١٩٢٨، وكانت مطابقةً لمبادئ صكّ الانتداب البريطانيّ على شرقي الأُردنّ، رغم احتوائها على موادَّ جديدة، منحت الأميرَ عبدَالله خطوة نحوَ الأمام للتخلّص من الانتداب البريطانيّ. وكان أهمّ ما تضمنته الاتفاقية وضعَ قانون أساسيّ للبلاد "دستور"، ومنح الأمير عبدِالله السُّلُطاتِ التشريعيّةَ والإداريّة التي كانت بيد ملك بريطانيا، واحتفاظ بريطانيا بقوّات مسلحة في شرقي الأُردنّ، معَ حقّها في تنظيم قوّات مسلّحة وإنشائها ومراقبتها بهدف الدفاع عن البلاد وتأييد الأمير عبدِالله، والتزام بريطانيا بتقديم معونة ماليّة على سبيل هِبة أو قرض لسدّ النفقات العاديّة للإدارة وللإنفاق على القوّات اللازمة للدفاع عن شرقي الأُردنّ، إضافة إلى تقديم التسهيلات للقوّات البريطانيّة والسّماح بنقل الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم وتخزينها على طرق شرقي الأُردنّ وَسِكَكِها الحديديّة ومعابرها المائيّة وموانئها، وكذلك عدم وجود حواجز

جمركيّة بين فِلَسْطين وشرقي الأُردنّ ما لم يقع أيُّ اتفاق بين البلدينن ووضع التسهيلات أمام تجارةِ شرقي الأُردنّ في الموانئ الفِلَسْطينيّة.

وقد جاءت المعاهدة خاتمة لمرحلة مليئة بالاضطرابات الداخليّة والمصاعب الماليّة والاقتصاديّة والاعتداءات الخارجيّة والصراع بين رجال الانتداب البريطاني والوطنيين من قادة حزب الاستقلال العربي، لكنها قيدت الأميرَ عبدَالله ومكّنت بريطانيا من وضع يدها على الشؤون الماليّة والإدارة العسكريّة، كما كانت بداية لعهد جديد اتّسم بالاستقرار الداخليّ وقيام مؤسسات دستوريّة وحياة سياسيّة، إضافة إلى انفتاح شرقي الأُردنّ على الدول المجاورة وإقامة علاقات ثنائيّة معَها.

تلا توقيع المعاهدة معَ بريطانيا تطوُّرُ الحياة السياسيّة في الإمارة، وكانت أبرزُ الإنجازات على الصّعيد الداخليّ وضعَ قانون أساسي، كما ورد في المادة الثانية من المعاهدة نفسِها، قدّمته الحكومة البريطانيّة لائحتَهُ إلى حكومة شرقي الأُردنّ، ونشر في ١٦ نيسان من العام نفسه، وكان إلى حدّ كبير مشابهًا للقانون الأساسيّ الذي كان معمولاً به في العراق.

أرسى القانونُ الأساسيّ القواعدَ الأوليّة لمؤسسات الحكم في الإمارة؛ إذ حدّد صلاحيات رئيس الدولة الأمير عبدِالله وحكومته، ونصّ على تأليف مجلس لمساعدته في ممارسة صلاحياته، وعلى تأليف مجلس تنفيذيّ وآخرَ تشريعيّ، إضافة إلى إقراره بوجود مؤسسات قضائيّة مؤلّفة من ثلاثة أنواع من المحاكم الدينيّة والمدنيّة والخاصّة، كما بيّن القانون حقوقَ الشعب الأُردنيّ القائمة على المساواة بين المواطنين. ويمكن القول إنّ الأمير عبدالله سيطر من خلال معاهدة عام ١٩٢٨ والقانون الأساسيّ "الدستور" لعام ١٩٢٨ على مقاليد الأمور، وأصبح بموجب هذين الإجراءين ذا نفوذ وقوة.

وبناءً على القانون الأساسيّ "الدستور" أُجريت في كانون الثاني عام ١٩٢٩ أوّلُ انتخابات عامّة لأول مجلس تشريعيّ في الإمارة، شارك فيها جميع سكّان الإمارة من الذكور، وفيها نجح معظم مرشّحي الحكومة ولم ينجح إلا اثنين من المعارضة: مسيحي وشركسي، وبذا أصبح المجلس التشريعي مؤلّفًا من (١٦) عضوًا، إضافة إلى أعضاء الحكومة ورئيسها. وكانت الإمارة مقسّمة إلى أربع دوائر انتخابيّة، هي: عجلون والبلقاء والكرك ومعان، وهناك دائرتان انتخابيتان تمثل إحداهما بدوَ الشمال والأخرى بدوَ الجنوب، ولكلّ واحدة منهما عضوٌ في المجلس.

وكانت أوّلُ أعمال المجلس التشريعيّ المُنتَخب المصادقةَ على المعاهدة الأُردنيّة – البريطانيّة في ٤ حزيران عام ١٩٢٩، وإقرار النظام الداخليّ للمجلس في ٧ أيّار من العام نفسِه.

لم يكن الشعب الأُردنيّ راضيًا عن كثير من موادّ المعاهدة؛ لذا انعقد في مدينة عمّان في ٥ تمّوز عام ١٩٢٨ مؤتمرٌ وطنيّ برئاسة حُسين الطراونة، صدرَ عنه ميثاقٌ طالبَ فيه المؤتمرون أن تكون شرقيُّ الأُردنّ دولةً عربيّة مستقلّة ذاتَ سيادة بحدودها الطبيعيّة، وأن تُدار بحكومة دستوريّة مستقلّة، واستنكر الميثاق الانتدابَ البريطانيّ ووعد بلفور، كما رفض الاعتراف بأيّ انتخابات نيابيّة تجري على غير قواعد التمثيل الصحيح، ورفض كذلك كلَّ تجنيد عسكريّ لا يكون صادرًا عن حكومة دستوريّة مسؤولة، ورفض دفع أيّة نفقات للقوّات الأجنبيّة في شرقي الأُردنّ، كما طالب بمنح شرقيّ الأُردنّ الاستقلالَ في شؤونها الماليّة.

وانتخب المؤتمرون مجموعةً من الأشخاص تحتَ اسم "أعضاء اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر الوطنيّ"، رفعوا هذه المطالبَ للأمير عبدِالله، ولكنّ المعتمد البريطانيّ لم يستجب لذلك، فقابلَه حُسين الطراونة وسلّمه مذكّرة تضمّنت المطالبة بفصل السُّلطة التنفيذيّة عن السُّلطة التشريعيّة، وبجعل الحكومة مسؤولة أمام المجلس التشريعيّ، والتخلّص من الموظفين البريطانيين، والتخفيف من الاتفاقات الماليّة التي تُصرف على البريطانيين، إضافة إلى رفض الانتداب على البلاد.

وقد ردّ المعتمد البريطاني على هذه المذكّرة فأشار إلى أنّ بريطانيا اعترفت باستقلال الحكومة الأُردنيّة في ٢٥ أيّار عام ١٩٢٣، ودافع عن القانون الأساسيّ الجديد "الدستور"، ولكنّ اللجنة التنفيذيّة اجتمعت في ١٦ آب عام ١٩٢٨ وردّت عليه بمذكّرة بيّنت فيها أنّ الإدارة البريطانيّة في شرقي الأُردنّ تقوم بتصرّفات غير مسؤولة؛ إذ لم تحسّن من حالة البلاد الاقتصاديّة لدرجة أنّ المواطن الأُردنيّ أُرهِق من الضرائب، علاوةً على إخضاع البلاد لقوانينَ استثنائيّةٍ ظالمة، من مثل: قانون الجرائم وقانون العقوبات المشتركة وقانون النفي والإبعاد وتقييد حريّة الصحافة، وأدّى هذا بدوره إلى خنق الحرّيات العامّة والفرديّة.

سؤال: ما أبرزُ قرارات المؤتمر الوطنيّ الأُردنيّ في عام ١٩٢٩؟

وتابعت المعارضة الأُردنيّة بزعامة حزب اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر الوطنيّ مقاومتَها للتدابير التي اتُّخذت بعد توقيع معاهدة عام ١٩٢٨، وهاجمت قانون الانتخاب وبعض القوانين الاستثنائيّة. ووصل بها الأمرُ إلى رَفْعِ شيوخ الكركِ وعمّانَ وعجلونَ للأمين العامّ لعُصبة الأُمم عريضتين في ٢٤ تشرين الثاني من العام نفسِه، طالبوا فيهما تأسيسَ دولة عربيّة مستقلّة في شرقي الأُردنّ برئاسة الأمير عبدِالله، معَ إبقاء

الانتداب البريطانيّ دونَ المسّ بسيادة البلاد، كما طالبوا برفض الانتخابات العامّة غير المبنيّة على قواعد التمثيل الصحيح، وأن تكون قيادة الجيش العربيّ بيد قيادة عربيّة لا بريطانيّة، وأن تكون مَهَمّة بريطانيا استشاريّةً فنيّةً فقط.

وقد انتظمت المعارضة في عدّة أحزاب، وُسِمَ معظمُها بالعشائرية الجهويّة، وكان من أبرزها: حزب اللجنة التنفيذيّة للمؤتمر الوطنيّ برئاسة حُسين الطراونة، وحزب الشعب برئاسة هاشم خير، والحزب الحُرّ المُعتدل بزعامة رفيفان المجالي، وحزب التضامن الأُردنيّ بزعامة مصطفى وهبي التل. واستطاع حزب اللجنة التنفيذيّة عقد خمسة مؤتمرات بين عامي (١٩٢٩-١٩٣٣)، نجح من خلالها معَ الأحزاب الأخرى في تعبئة الرأي العامّ في شرقي الأُردنّ ضدّ معاهدة عام ١٩٢٨ والقانون الأساسي "الدستور" والقوانين الاستثنائيّة الأخرى. وعليه، فقد كان توقيع المعاهدة بداية الوعي والنضال السياسيّ الأُردنيّ.

وانتقلت المعارضة إلى قاعة المجلس التشريعيّ؛ حيث أدّى أعضاء المجلس دورًا بارزًا في معارضة الهيمنة البريطانيّة على البلاد؛ فندّد النائب عادل العظمة بامتياز البحر الميّت لشركة البوتاس، ووصفها بأنها شركة صُهيونيّة، واعترض النائب حُسين الطراونة على الاتفاق المعقود معَ شركة نَفط العراق، وأثار نائب إربد نجيب الشريدة موضوع الاستغناء عن الموظفين غير الأُردنيّين، كما كرّر أعضاء المجلس المطالبة بتعديل موادّ معاهدة عام ١٩٢٨؛ حيث طالبوا الأميرَ عبدَالله أن يبذل ما في وسعه لتعديل المعاهدة، ولكنّ هذه المحاولات قوبلت بالرفض من المندوب الساميّ البريطانيّ.

وقد بدأت الحركة الوطنيّة الأُردنيّة تضعف ابتداء من منتصف الثلاثينيّات، في الوقت الذي برزت فيه الحركة الوطنيّة الفِلَسْطينية، وخرجت المعارضة إلى المنفى (سوريّة) بزعامة صبحي أبو غنيمة، وانضمّت إلى صفوف المعارضة الفِلَسْطينيّة، واتصلت بدول المحور أملاً في التخلّص من الانتداب البريطانيّ، وقد جعل هذا كلُّه الحركةَ الوطنيةّ الأُردنيّة خلال الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) غيرَ فاعلة وليس لها دور يُذكر. وكانت المعارضة في الداخل شبهَ معدومة، رغم وجود مشاعر وطنيّة لدى بعض الأُردنيّين.

إمارة شرقيّ الأُردنّ في الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥):

كان الأميرُ عبدُالله في مقدّمة الزعماء العرب الذين أعلنوا ولاءهم لبريطانيا؛ حيث وقفت إمارة شرقيّ الأُردنّ وشعبها إلى جانب بريطانيا وأعلنت حالة الطوارئ في البلاد، وقرّرت الحكومة البريطانيّة في تشرين الأول عام ١٩٤٠ رفع عدد القوّات الأُردنيّة المسلّحة التي لم يزد عدد القادرين منها على الحرب

على (٣٥٠) جنديًّا. وفي السياق نفسِهِ قرّر قائد القوّات البريطانيّة في الشرق؛ الجنرال ويفل (Wavell)، زيادة قوّة البادية الأُردنيّة لتصبح كتيبة مدرّعة، كما تقرر زيادة قوّة حدود شرقي الأُردنّ التي كان يقودها آنذاك الكولونيل بيتر ويلسون (Peter Wilson).

سؤال: ما أهمُّ إسهامات حكومة شرقي الأُردنّ في الحرب العالميّة الثانية؟

كان من أبرز مهامّ القوات الأُردنيّة خلال الحرب حراسةُ المنشآت العسكريّة البريطانيّة في فِلَسْطين، بعد أن وافق الأميرُ عبدُالله على طلب المندوب الساميّ البريطانيّ، المتضمّن وضع (٢٠٠) جنديّ أُردنيّ تحت تصرّفه. وقد بقيت هذه القوّة في فِلَسْطين حتى نهاية الحرب، تحمي الموانئ والطرق ومخازن الأسلحة وشبكات البرق والهاتف.

كذلك أسهمت الحكومة الأُردنيّة في القضاء على الانقلاب العسكريّ في العراق، الذي نفّذهُ رشيد عالي الكيلاني وبعض الضبّاط العراقيين ضدّ البريطانيين في بداية نيسان عام ١٩٤١؛ حيث هرب الوصي على عرش العراق الأمير عبدِ الإله إلى شرقيّ الأُردنّ، وطلب المساعدة من الأمير عبدِالله؛ لذا جاءت المشاركة عن طريق إرسال كتيبة البادية الأُردنيّة ضمن القوات البريطانية بزعامة رئيس أركان الجيش الأُردنيّ الفريق جون باغوت غلوب (J.B.Glubb)، التي تمكّنت بالتعاون معَ قوّة حدود شرقيّ الأُردنّ من احتلال مدينة الرُّطبة في أيّار من العام نفسِه، تلا ذلك قيامُها بِمَهَمّة الاستطلاع للقوّات البريطانية، وبحراسة السِّكّة الحديديّة وطريق بغداد – الموصل، وقد قُضِيَ على الانقلاب في نهاية أيّار، وعاد الأمير عبد الإله إلى بغداد.

شاركت القوّات الأُردنيّة معَ القوّات البريطانيّة في طرد قوّات فيشي (Vichy) الفرنسيّة الموالية للألمان من سوريّة، وبدأ الهجوم من الأراضي الأُردنيّة؛ حيثُ تجمّعت القوّات البريطانيّة وقوّات الجيش العربيّ في مدينة المفرق، وألقى الأميرُ عبدُالله خطابًا في قواته دعاهم فيه إلى تحرير سوريّةَ من قوّات فيشي. وكان من أبرز ما قامت به القوات الأُردنيّة احتلالَ مدينة تدمُر معَ القوّات البريطانيّة، واحتلال بلدة السُّخنة؛ حيث حُرّرت البادية السوريّة كلُّها، وعادت هذه القوّات إلى شرقي الأُردنّ بعد إنهاء مهامّها.

ويبدو أن هدف الأمير عبدِالله من إشراكه القوّات الأُردنيّة في الحرب تحقيق عدّة أمور، من أبرزها: زيادة أعداد الجيش العربيّ وتقويته عن طريق إكسابه المهارة العسكريّة وزيادة تسليحه، إضافة إلى إثبات قوّة الحكومة الأُردنيّة وأنها قادرة على حماية نفسها، وكان هدفه من ذلك الحصول على الاستقلال من

بريطانيا. كما أنّ سعى الأميرُ عبدُالله إلى تدعيم مكانته بين الزعماء العرب، وإثبات أنه الحليفُ الأوّلُ والمخلص لبريطانيا؛ لذا أشرك قوّاتِه في حرب الصّحراء الليبيّة ضدّ إيطاليا، كما طلب أن تسهم قوّاته في العمليات الحربيّة في منطقة البلقان، لكنّ ذلك لم يتمّ لتغيّر ظروف الحرب. كما أُرسلت كتيبة أردنيّة لإخضاع القبائل الثائرة في إيران.

ونتيجة للدّور الذي أدّاهُ الجيش العربيّ في الحرب، رغم تواضع عدد أفراده، فقد شكرت الحكومة البريطانيّة الأميرَ عبدَالله، وشاركت ثلّةٌ من القوّات الأُردنيّة في مسيرة "يوم النصر" في لندن بتاريخ ٨ حزيران عام ١٩٤٦؛ تقديرًا لإسهام إمارة شرقي الأُردنّ؛ إذ كانت الحكومة الأُردنيّة الوحيدةَ من بين الحكومات العربيّة التي أعلنت بصراحة وقوفها إلى جانب دول الحلفاء، كما كان الأميرُ عبدُالله الزعيم العربيَّ الوحيد الذي أعلن وقوفه إلى جانب بريطانيا منذ بداية الحرب. وكان من أهمّ نتائج الحرب على الصّعيد العسكريّ زيادةُ عدد قوّات الجيش العربيّ، بحيث أصبحت تُقدّر بِـ (٨،٠٠٠) ضابط وجندي.

للمزيد، انظر الموقعَ الإلكترونيَّ الآتي:

http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=pages&part=1&page_id=124

الأُردنُّ المستقلُّ عام ١٩٤٦:

قرّرت الحكومة البريطانيّة أن تتخلّى عن انتدابها على شرقي الأُردنّ؛ إذ زار الأميرُ عبدُالله ورئيسُ وزرائه إبراهيم هاشم لندن في ٢٠ شباط عام ١٩٤٦، وجرت مفاوضات بين الطرفين: الأُردنيّ برئاسة هاشم والبريطانيّ برئاسة وكيل وزارة المُستعمرات جريتش جونز (G.Jones)، انتهت بإبرام معاهدة في ٢٢ آذار من العام نفسِه، وقعها إبراهيم هاشم عن الجانب الأُردنيّ ووزير الخارجيّة إيرنست بيفن (A. Bevin) وجونز عن الجانب البريطانيّ.

سؤال: ماذا تضمّنت معاهدةُ التحالف والصداقة الأُردنيّة البريطانيّة؟

بموجب معاهدة التحالف والصّداقة الأُردنيّة – البريطانية أُلغِيَ الانتدابُ البريطانيُّ على شرقيّ الأُردنّ، كما أُلغيت اتفاقيّة عام ١٩٢٨ والاتفاقات المكمّلة لها في عامي (١٩٣٤ و١٩٤١)، واعترفت

بريطانيا بشرقيّ الأُردنّ دولة كاملة الاستقلال وبالأمير عبدِالله ملكًا عليها. كما تعهّد الجانبان بألّا يقف أحُدهما من الآخر في البلاد الأجنبيّة بما لا يتفق وبنود المعاهدة. واتفقا على إقامة التمثيل الدبلوماسيّ بينهما، وتعهّدت بريطانيا بدفع معونة ماليّة إلى الأمير لكنها مقيّدة بشروط، وأُعطيت الحقَّ في امتلاك قوّات مسلّحة في شرقيّ الأُردنّ.

وقد ضَمِنَت بريطانيا هيمنتها على شرقيّ الأُردنّ من خلال:

أ – وجود قوّات بريطانيّة عسكريّة على الأراضي الأُردنيّة.

ب – السيطرة على الجيش العربيّ من خلال الضبّاط البريطانيين، كما ظلّ تَعداد هذا الجيش وتجهيزه مرتبطًا بقرار الحكومة البريطانيّة في الاستمرار بدفع نفقاته.

ج – السيطرة على المعونة الماليّة المقدّمة من بريطانيا إلى حكومة شرقيّ الأُردنّ، من خلال الإشراف المباشَر على أوجه إنفاقها.

د – طول مدّة نفاذ المعاهدة التي اتُّفق عليها، وهي خمس وعشرون عامًا.

اجتمع المجلس التشريعيُّ في ٢٥ أيّار عام ١٩٤٦، واتخذ قرارًا بإعلان البلاد الأُردنيّة دولةً مستقلّة استقلالاً تامًّا وذات حكومة ملكيّة وراثيّة نيابيّة، والمناداة بعبدِالله بنِ الحُسين ملكًا دستوريًّا على رأس الدولة الأُردنيّة بلقب "حضرة صاحب الجلالة ملكِ المملكة الأُردنيّة الهاشميّة". كما أقرّ المجلس تعديل القانون الأساسيّ الأُردنيّ " الدستور".

وتقدّم الأُردنّ بعد ذلك بطلب إلى هيئة الأُمم المُتّحدة من أجل الحصول على عضويّتها، لكنّ العُضوين السوفييتي والبولندي عارضاه؛ حيث استخدم الاتحاد السوفييتي حقَّ النقض (الفيتو)، وتكرّر الطلب الأُردنيّ مرّة أخرى، فاستخدمَ السوفييت حقَّ النقض ثانيةً. وعليه، فلم يصبح الأُردنّ عضوًا في هيئة الأمم المتحدة إلّا في ١٤ كانون الأول عام ١٩٥٥، عندما كانت الحكومة الأُردنيّة تسعى إلى الانضمام إلى حلف بغداد بجانب العراق وتركيا وإيران وباكستان وبريطانيا. ويظهر أنّ سببَ رفض الاتحاد السوفييتي قَبولَ الأُردنّ عضوًا في هيئة الأمم أنه لم يُقِمْ مَعَها علاقاتٍ دبلوماسيّةً، إضافة إلى أنه لا يزال تحت الهيمنة البريطانيّة من خلال معاهدة ١٩٤٦، التي أثّرت في استقلاله السياسيّ وسيادته الإقليميّة.

لذا سعت الحكومة الأُردنيّة لدى السُّلُطات البريطانيّة إلى تعديل بنود المعاهدة بعد أن واجهت معارضة شديدة وانتقادات عديدة، خاصّةً بعد أن فشل الأُردنّ في الحصول على عضويّة هيئة الأُمم

المُتّحدة، فوجّهت الحكومة البريطانيّة دعوةً إلى رئيس الوزراء الأُردنيّ توفيق أبو الهدى، الذي زار لندن في ٢٥ كانون الثاني عام ١٩٤٨، وجرت بين الطرفين: البريطانيّ والأُردنيّ مفاوضاتٌ انتهت بالتوصّل إلى اتفاق مبدئيّ على نصوص المعاهدة الجديدة في ٦ شباط من العام نفسِه، وَوُقّعَ توفيقُ أبو الهدى والوزيرُ المفوّضُ البريطانيُّ إليك كيركبرايد المعاهدةَ يوم ١٥ آذار في عمّان، وفي اليوم نفسِه صادق عليها الملكُ عبدُالله.

سؤال: ما دورُ الشرق أُردنيّين في الدفاع عن فِلَسْطين قبلَ قيام إمارة شرقيّ الأُردنّ؟

الأُردنّ والقضيّة الفِلَسْطينيّة:

شعر الشرقُ أردنيين منذ عام ١٩١٨ أنّ الوجود اليهوديَّ في فِلَسْطين هو خطر على الجانبين: الأُردنيّ والفِلَسْطيني، خاصّةً بعد إنشاء المستعمرات اليهوديّة قرب طبريّا؛ لذا هاجم بعضُ الأُردنيّين، ومعظمُهم من فلّاحي قرى شمال الأُردنّ، بزعامة شيخ مشايخ الكفارات كايد المفلح العبيدات (أول شهيد أردني على أرض فِلَسْطين في نيسان عام ١٩٢٠)، المستعمراتِ اليهوديّةَ في سَمخ؛ بدافع دينّي دعمًا لإخوانهم عرب فِلَسْطين، ورفضًا للوجود اليهوديّ.

خَشِيَ الشعب الأُردنيّ أن تمتدّ هجرة اليهود إلى شرقي الأُردنّ، وقد كانت أحداث فِلَسْطين تؤثّر في الرأي العامّ الأُردنيّ، حتى إنّ كلَّ الأحداث التي حصلت في فِلَسْطين آنذاكَ كان لها ردّةُ فعل في شرقي الأُردنّ؛ كالخلاف على حائط (المَبكى) عام ١٩٢٩. ولم يقتصر هذا الموقف على فئة الشعب، بل إنّ الأميرَ عبدَالله نفسَهُ كان مهتمًّا بما يجري في فِلَسْطين؛ حيث تدخّل مرارًا لدى السُّلُطات البريطانيّة في فِلَسْطين لوقف الهجرة اليهوديّة، مُبَيّنًا مدى خطورة الوضع، ومحاولاً إيجاد تسوية مقبولة لدى العرب واليهود.

سؤال: ما رَدّةُ الفعل الأُردنيّ شعبيًّا ورسميًّا على الأحداث التي كانت تحصل على الساحة الفِلَسْطينيّة؟
سؤال: ما أبرزُ محاولات الأمير عبدِالله لحلّ القضيّة الفِلَسْطينيّة؟

جاءت ردّةُ الفعل الأُردنيّة قويّة عندما قامت الثورة الفِلَسْطينية في نيسان عام ١٩٣٦؛ حيثُ تعاطفَ الأُردنيّونَ معَ الفِلَسْطينيين، فقامت المظاهرات في المدن الأُردنيّة، وقدّم عدد من ضباط الجيش العربيّ الأُردنيّ دعمًا حقيقيًّا للثوار. كما كان لها تأثيرٌ في الحركة الوطنيّة الأُردنيّة؛ إذ شارك فيها كثيرٌ من الأُردنيّين، واشترك بعضُهم في المظاهرات التي قامت في السّلطِ وإربدَ وغيرهِما من المدن الأُردنيّة. فضلاً عن تهريب كثير من الشخصيات الأُردنيّة الأسلحةَ إلى فِلَسْطين، ومن أبرزهم حديثة الخريشة أحدُ زعماء بني صخر، الذي كان يورّد السلاح للثوّار عن طريق الغور الأُردنيّ.

وعلى الصّعيد الرسميّ بذل الأميرُ عبدُالله جهودًا دبلوماسيّة لدى السُّلُطات البريطانيّة لحلّ مسألة الإضراب وإنهاء الثورة عن طريق التوصّل إلى تسوية ترضي الجانب الفِلَسْطيني، وذلك بتنفيذ مطالبه المُتَضَمِّنَةِ وقفَ الهجرةِ اليهوديّة، ومنعَ انتقال الأراضي إلى اليهود، وإقامةَ حكومة وطنيّة على أساس التمثيل النيابيّ. وقد كان هدفُ الأمير عبدِالله حملَ بريطانيا على تقديم بعض التنازلات لعرب فِلَسْطين، ومنعَ انتقال الثورة إلى شرقي الأُردنّ.

رحّب الأميرُ عبدُالله باقتراح اللجنة الملكيّة المُرسلة إلى فِلَسْطين برئاسة اللورد بيل (Lord Peel) في تشرين الثاني عام ١٩٣٦، المُتَضَمِّنِ إلغاءَ الانتداب البريطانيّ على فِلَسْطينَ وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام، أولها يضمّ الأراضي الداخليّة الواسعة الفقيرة من فِلَسْطينَ معَ شرقي الأُردنّ لتشكيل دولة عربيّة، وثانيها دولة يهوديّة تضمّ الأراضي الساحليّة والسهليّة من فِلَسْطين، ويشمل ثالثها مدينتي القدس وبيت لحم ويتّصل بالبحر بممرّ ضيّق، ويوضع تحت الانتداب البريطانيّ. لكنّ هذا الاقتراح قوبل برفض من عرب فِلَسْطينَ والبلاد العربيّة، رغم أنّ الأميرَ عبدَالله كان ميّالاً لقبول هذا الاقتراح.

وقدّم الأميرُ عبدُالله في أيّار عام ١٩٣٨مشروعًا لحلّ القضيّة الفِلَسْطينية، تضمّن إقامةَ دولة عربيّة مكوّنة من فِلَسْطينَ وشرقي الأُردنّ وإعطاء اليهود إدارة ذاتيّة، وكان الهدف من هذا المشروع ضمانَ وحدة فِلَسْطينيّة معَ شرقي الأُردنّ، لكنّ لجنة التقسيم رفضت هذا المشروع رغم أنه تضمّن المحافظةَ على المصالح البريطانيّة في المنطقة، كما عارضَهُ العربُ، خاصّةً مِصرُ.

بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانية طالب الأميرُ عبدُالله باستقلال فِلَسْطينَ وضمان سيادتها؛ إذ كان يسعى إلى تحقيق مشروع سوريّةَ الكبرى. وفي ٨ أيّار عام ١٩٤٦ اشترك الملكُ عبدُالله بمؤتمر أنشاص، الذي وافق الزعماء العربُ خلاله على قرارهم القاضي بدعم المطالب العربيّة في فِلَسْطين، لكنّ هذه الاقتراحات وغيرها لم يُستجب لها. وفي ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ اجتمعت الجمعيّة العامّة للأُمم المتّحدة واتّخذت بالأغلبيّة قرارًا بتقسيم فِلَسْطينَ إلى ثلاث مناطق: منطقة عربيّة تضمُّ الجليلَ الغربيّ،

ونابلس، والسهل الساحليّ من مدينة أشدود إلى الحدود المصريّة، ومنطقة يهوديّة تشملُ الجليلَ الشرقيّ ومعظم السهل الساحليّ والنَّقب، ومنطقة دوليّة تقتَصِرُ على مدينة القدس. كما تضمّن قرارُ الجمعيّة العامّة إنهاءَ الانتداب البريطانيّ، وإقامة الدولتين المُستقلّتين: العربيّة واليهوديّة والنظامِ الدوليّ الخاصّ بمدينة القدس بعد انسحاب القوات البريطانيّة بشهرين. ويمكن حصرُ موقف الأُردنّ من التقسيم بموقفين: أولهما الموقف الشعبيّ، الذي كان مؤيّدًا لِوُجهة النظر الشعبيّة الفِلَسْطينيّة، التي كان يمثّلها الحاجُّ محمّد أمين الحُسيني، وهي رفض قرار التقسيم، وثانيهما الموقف الرسميّ؛ حيث كان لدى الملك عبدِالله رأيان: انسَجَمَ أوّلُهُما معَ الموقف العربيّ العامّ، وقام على التضامن معَ عرب فِلَسْطين، وَنَبَعَ ثانيهُما –وهو أكثر واقعيّةً– من قناعات الملك عبدِالله الشخصيّة، وينحصر في أحد أمرين: إمّا قبول قرار التقسيم على عّلاته، هذا في حالة عدم قدرة العرب على الحرب ضدّ اليهود، أو أن يُعهد للجيش العربيّ (الأُردنيّ) بمواجهة اليهود، وينال الدعم والمساعدة من الدول العربيّة، بالنّظرِ إلى أنّ الأُردنّ ليس عضوًا في هيئة الأُمم المتحدة، ويستطيع أن يدخل في حرب معَ اليهود.

سؤال: ماذا تضمّن قرارُ الجمعيّة العامّة للأُمم المتّحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني عام ١٩٤٧ لحلّ القضيّة الفِلَسْطينيّة، وما موقفُ الأُردنّ منه؟

دورُ الأُردنّ في الحرب العربيّة – الإسرائيليّة عام ١٩٤٨:

طلب الملكُ عبدُالله الأوّلُ منَ اللجنة السياسيّة التابعة لجامعة الدول العربيّة أن تؤيّده في دخول الجيش العربيّ فِلَسْطينَ لإنقاذها، فردّت الجامعة بالقبول، وأرسلت اللواء إسماعيل صفوت لمقابلة الملكِ وإجراء مباحثات حول الوضع في فِلَسْطين، لكنّ صفوت عرف أنه لن يُسمح للجيش العربيّ بدخول فِلَسْطين قبل يوم ١٥ أيّار.

ونتيجة لتردّي الأوضاع وتدهور الحالة في فِلَسْطين رأى الزعماءُ العربُ أنّ تدخّل الملكِ عبدِالله ودخولَ الجيش العربيّ المعركةَ قد ينقذ فِلَسْطينَ من اليهود؛ لذا عُقد اجتماعٌ في عمّانَ في ٢٥ نيسان من العام نفسِه اشترك فيه الملكُ عبدُالله والأميرُ عبدُالإله ورؤساء وزراء العراق ولبنان والأُردنّ، وصفوت باشا، وبعضُ كبار الضباط كمندوبين عن قيادات الجيوش العربيّة المختلفة. وبعد إجراء مباحثات بين الأطراف العربيّة اقترح الملكُ عبدُالله على المجتمعين دعمَ الجيش الأُردنيّ لمحاربة اليهود؛ وذلك بتقديم معونة ماليّة لِتَحُلَّ مَحَلَّ المعونة الماليّة البريطانيّة في حالة قطعها عن الأُردنّ. لكنّ هذا الاقتراح رُفض،

واتُّفِقَ على أن يتولّى الملكُ عبدُالله القيادةَ العُليا للجيوش العربيّة، وَيُسَلَّمَ إسماعيل صفوت باشا قيادةَ جيش الإنقاذ.

ودخل الجيش الأُردنيّ ليلة ١٤- ١٥ أيّار فِلَسْطينَ، كما دخلها الجيشُ العراقيُّ، وكان تركيز الملك عبدِالله منصّبًا على حماية مدينة القدس؛ لأنّ مصيرَ النّصر في الحرب أو الهزيمة يتوقف عليها؛ فقد كانت القدس عزيزةً على قلب الملك عبدِالله بِوَصْفِها أولى القبلتين وفيها ثالثُ الحرمين الشريفين، كما أنّها تحوي ضريحَ والده الحُسين بنِ عليّ؛ زعيم الثورة العربيّة الكُبرى، ومحافظة الجيش الأُردنيّ عليها ربّما يعوّض -ولو جزئيًّا- عن فقدان مكّةَ والمدينة قبل نحو ثلاثين عامًا؛ لذا أمر الجيشَ الأُردنيَّ بدخولها في ١٨ أيّار، فخاضَ معاركَ عديدةً ضدّ اليهود للسيطرة عليها وعلى الطريق الذي يمتدّ بينها وبين تل أبيب، وقد بلغ عدد الإصابات في الجيش الأُردنيّ نتيجةَ ذلك أكثرَ من (٣٠٠).

وقد حققت القوّاتُ الأُردنيّة انتصارًا على القوّات اليهودية، وبعد أحدَ عشرَ يومًا من القتال زار الملكُ عبدُالله مدينةَ القدس؛ حيث استقبله أهلُها بحماس بالغ. وواصل الجيشُ الأُردنيّ انتصاراتِهِ في القدس القديمة وفي باب الواد واللطرون، وأبدى الأُردنيّون بسالةً نادرة، حتى إنهم نجحوا في إنقاذ القدس القديمة وجزءٍ صغير من المدينة الجديدة. وتعدّ معركة القدس، التي خاضها الجيش الأُردنيّ بعدد أفراد أقلّ من ستة آلاف رجل، من أبرز المعارك في حرب عام ١٩٤٨؛ لأنّ المساحة التي انتشروا فيها كانت تزيد على ستة آلاف كيلومتر مربّع. وقد وُضِعت حينذاكَ ثلاثُ كتائب غربيّ القدس بهدف إغلاق الطريق المؤدّية إلى تل أبيب، أمّا القوّات الباقية فَوُضِعت في المدينة نفسِها.

وشاركت فرقٌ شعبيّة من الأُردنّ في الحرب بزعامة حمد بن جازي الحويطات، كما شاركهم الإخوانُ المسلمون بزعامة عبد اللطيف أبو قورة.

وعليه، فقد تمكّن الجيش العربيّ من إنقاذ مدينة القدس، واستولى على تسع مستعمرات يهوديّة، وأسرَ (٨٥٠) يهوديًّا، أمّا عددُ القتلى والجرحى من أفراده فبلغ (٥٠٠). غيرَ أنّ نتيجة المعركة عامّةً كانت هزيمةُ جيوش الدول العربيّة أمام اليهود، ممّا أدّى في نهايتها إلى توقيع مصرَ اتفاقيّة هُدنة معَ إسرائيل في شباط عام ١٩٤٩، ثمّ لحق بها الأُردنّ في شهر آذار من العام نفسِه، ومن بعده سوريّا، أمّا العراق فقد رفض، وانسحبت قوّاته وحلّت محلَّها القوّات الأُردنيّة، كما انسحبت القوّات المصريّة من فِلَسْطين وحلّت محلّها القوات الأُردنيّة أيضًا، وبذلك أصبحت الضّفة الغربيّة كلُّها تحت حماية الأُردنّ.

قيامُ وحدة الضفتين عام ١٩٥٠:

يُعدُّ قيامُ الوحدة بين الأُردنّ والجزءِ الذي بقي للعرب في فِلَسْطين (الضّفة الغربيّة) في عام ١٩٥٠ الحدثَ البارزَ بالنسبة إلى الأردن بعد حرب العرب معَ اليهود؛ إذ كان الملكُ عبدُالله مهتمًّا كثيرًا بموضوع الوحدة، واتّخذ لتحقيقها عدّة إجراءات في أثناء الحرب؛ إذ عيّن إبراهيم هاشم حاكمًا عامًّا للمنطقة الواقعة تحت إشراف الجيش الأُردنيّ، وعين أحمد حلمي –أحد أعضاء الهيئة العربيّة العُليا لفِلَسْطين– حاكمًا عسكريًّا على القدس في ١١ حزيران عام ١٩٤٨، كما عيّن عزمي النشاشيبي حاكمًا عسكريًّا في رام الله ومديرًا للإذاعة العربيّة فيها. ويبدو أنّ الهدف من الإجراءات الإداريّة السابقة هو كسبُ الجانب الفِلَسْطيني، والتمهيد لتحقيق فكرة الوحدة معَ فِلَسْطين.

سؤال: ما الإجراءاتُ الإداريّة التي اتّخذها الملكُ عبدُالله تمهيدًا لتحقيق فكرة الوحدة معَ فِلَسْطين؟

وتحرّك الملكُ عبدُالله على الصّعيد العربيّ محاولاً إقناع الزعماء العرب بفكرته، فزار مصرَ والسعوديّةَ والعراق لإقناع رؤسائها بالوحدة، لكنه واجه معارضة شديدة من الزعماء العرب ومن جامعة الدول العربيّة، التي أعلنت اللجنة السياسيّة التابعة لها رفضَها هذا الاقتراح، وقرّرت في المقابل تشكيلَ "مجلس إدارة" لفِلَسْطين برئاسة أحمد حلمي. وهكذا، فقد أثار موضوع الوحدة جدلاً وخلافًا كبيرين بين الدول العربيّة، دفع الجامعة إلى إنشاء "حكومة عموم فِلَسْطين" بالتعاون معَ الهيئة العربيّة العُليا لفِلَسْطين، مُتّخذين من غزّةَ مركزًا لها، واعترفت بها جميع الدول العربيّة باستثناء الأُردنّ.

وعرض الملكُ عبدُالله فكرة الوحدة على الفِلَسْطينيين، وَعُقد في الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٨ مؤتمرٌ في عمّانَ تألّفت لجنتُهُ التحضيريّة من: سليمان التاجي الفاروقي، وسعد الدين العلمي، وعجاج نويهض، وحكمت التاجي الفاروقي، ومصطفى الأنصاري، وعزت الكرزون، وحضرته هيئاتٌ وشخصيات ومدعوون من مختلف أنحاء فِلَسْطين، ومن وُجَهاء اللاجئين في الأُردنّ والبلاد العربيّة الأخرى، وبلغ عدد الذين حضروا المؤتمر أكثرَ من ستّة آلاف شخص، يمثلون طبقاتِ الشعب الفِلَسْطيني من علماء ورجال دين وقُضاة وموظّفين وأطبّاء ومحامين ومهندسين ورجال صَحافة وتجّار وملّاكين و...، بحثوا فيه ما طرأ على فِلَسْطين من تطوّرات، وناشدوا الدول العربيّة بأن يعملوا لإنقاذ فِلَسْطين، كما عارضوا حكومة عموم فِلَسْطين التي أُعلنت في غزّة معارضةً تامّة؛ لأنها شُكّلت دون موافقة أهل فِلَسْطين، كما فوّضَ المؤتمرون الملكَ عبدَالله تفويضًا تامًّا مطلقًا لمعالجة قضيّة فِلَسْطين.

وبعد شهرين من انعقاد مؤتمر عمّانَ قررَ أهلُ فِلَسْطينَ عقدَ مؤتمر ثانٍ في مدينة أريحا، وذلك في الأول من كانون الأول عام ١٩٤٨؛ حيث رأت الهيئة التي عقدت المؤتمر الأول، وبعد استشارة أهل الرأي من عرب فِلَسْطين، أن تدعو إلى عقد مؤتمر جديد لبحث حالة فِلَسْطين وتقرير مصيرها، وترأس المؤتمر محمّد علي الجعبر ونائبُهُ فؤاد عطاالله وأمينُ السِّرّ عجاج نويهض وعضوا مكتب المؤتمر حكمت التاجي الفاروقي وكمال حنون.

وقد حضر هذا المؤتمرَ الأعيانُ وشيوخُ القبائل ومندوبو غرف التجارة ورؤساءُ البلديات والهيئات واللجان والجمعيات، وبحث فيه المؤتمرون الأوضاع في فِلَسْطين فوجدوا أنّ خطورة أوضاعها السياسيّة والعسكريّة قد بلغت حدًّا كبيرًا؛ لذا قرّروا أن تتألّف مملكةٌ واحدة من فِلَسْطين والأُردنّ، وأن يُبايعَ المؤتمرونَ باسم عرب فِلَسْطينَ الملكَ عبدَالله بن الحُسين ملكًا دستوريًّا على فِلَسْطين، كما قرّروا رفع قرار المبايعة وقرار طلب توحيد البلدين إلى الملك عبدِالله، وإبلاغ هذه القرارات إلى جامعة الدول العربيّة وهيئة الأُمم المتّحدة والممثلين السياسيين في عمّان.

وكان الاتجاه العامّ في المؤتمرين المطالبةَ بالوحدة معَ الأُردنّ، ويرجع ذلك إلى أسباب، هي: عدم وجود مُقوّمات لدى الفِلَسْطينيين لقيام دولة فِلَسْطينيّة، كالجيش والشرطة والمؤسسات الأخرى، والخلافات السياسيّة القائمة بين فئات الشعب الفِلَسْطيني، التي حالت دون قيام الدولة الفِلَسْطينيّة، وخاصّة بين جماعة مفتي القدس الحاجّ محمّد أمين الحُسيني من جهة والزعامات الأخرى سواء في نابلس أو الخليل أو غيرهما من جهة ثانية، والحاجة إلى مدّة زمنيّة طويلة حتى يستطيع أهل فِلَسْطين تأسيس قوّات أمن داخليّة وبناء مؤسسات محليّة تقوم الدولة على أساسها، وخيبة الأمل الكبيرة لدى أهل فِلَسْطين بعد حرب عام ١٩٤٨ وفشل الدول العربيّة في المحافظة على الأراضي الفِلَسْطينية التي استولى عليها اليهود.

بناءً على ما سلف، فقد قرّر مجلس الوزراء الأُردنيّ قبولَ مقرّرات مؤتمر أريحا ورفعها إلى مجلس الأُمّة، الذي عقد اجتماعًا في ١٣ كانون الأول من العام نفسِه وصادق على قرار مجلس الوزراء بخصوص قبول مقرّرات مؤتمر أريحا. وفي هذا الصّدد اتّخذ الأُردنّ إجراءاتٍ عمليّة، كان من أبرزها: إلغاء الحكم العسكريّ الأُردنيّ في فِلَسْطين، الذي حلّت محلَّهُ إدارةٌ مدنيّة، كما أُلغِيَ منصب الحاكم العسكريّ العامّ، وعيّنت الحكومة الأُردنيّة متصرّفينَ للمناطق العربيّة من فِلَسْطينَ أُلحقوا بوزارة الداخليّة الأُردنيّة. ورغم الإجراءات الأُردنيّة السابقة فقد تأخّر إعلان الوحدة بشكل رسميّ حتى أوائل عام ١٩٥٠.

توصّل الملكُ عبدُالله إلى قناعة بأنه لا بُدّ من إعلان الوحدة رغم شنّ حملات عنيفة ضدّ الأُردنّ؛ فمصرُ عَدَّتْ قرارَ الوحدة "طعنة في ظهر الإسلام"، أمّا سوريّة فقالت إنّ القرار لا يتفق والأهدافَ القوميّة

والإنسانيّة التي دخلت الجيوش العربيّة من أجلها إلى الأراضي المُقدّسة، كما عارضت السعوديّة قيام الوحدة. وعليه، فقد أصبح هناك مثّلثٌ (محور) معارضٌ للأُردنّ، تمثّل في القاهرةِ ودمشقَ والرياض.

ولإقرار الوحدة فقد جرت في شهر نيسان عام ١٩٥٠ انتخاباتٌ نيابيّة في الضفّتين، كانت نزيهة، ونجح فيها مرشّحون عن مختلف الاتجاهات في فِلَسْطين، أُلّفَتْ تبعًا لها حكومة برئاسة سعيد المفتي، دخل فيها خمسةُ وزراء فِلَسْطينيين، هم: روحي عبد الهادي، وأحمد طوقان، وراغب النشاشيبي، وأنسطاس حنانيا، وسعيد علاء الدين. وقد قدّمت الحكومة الجديدة مشروع قرار بوحدة الضّفتين إلى مجلس الأُمّة؛ وافق عليه كلُّ الأعيان والنوّاب باستثناء النائب شفيق ارشيدات. وهكذا جرت الانتخابات وَفق إجراءات ديمقراطيّة. ولكنّ قرار الوحدة تضمّن أمرًا مهمًّا هو ألّا يؤثّر هذا القرار في حقوق الشعب الفِلَسْطينيّ عند تسوية القضيّة الفِلَسْطينيّة بشكل نهائيّ؛ أي بمعنى إذا حصلت تسوية نهائيّة أو حلٌّ نهائيّ فلأهل فِلَسْطين الحقّ في فكّ الارتباط معَ الضّفة الشرقيّة.

وقد اعترفت الحكومة البريطانيّة في ٢٧ نيسان بوحدة الضّفتين، على أن تسري المعاهدة الأُردنيّة – البريطانيّة على الضّفة الغربيّة. وفي اليوم نفسِه طلبت الحكومة المصريّة برئاسة مصطفى النحاس عقدَ اجتماع للجنة السياسيّة لجامعة الدول العربيّة لبحث موضوع الوحدة، فانتدبت الحكومة الأُردنيّة وفدًا يمثّلها برئاسة وزير الخارجيّة محمد الشريقي، وقد كان موقف الوفد المصريّ عدائيًّا من الوحدة، حتى إنّها حاولت بمساندة من الدول العربيّة الأخرى إخراجَ الأُردنّ من الجامعة، ولكنّ العراقيين حالوا دون ذلك.

أمّا أبرزُ آثار الوحدة على البلدين فقد تولّدت رغبة لدى الطرفين بالتعاون والتضامن؛ إذ أصبح نصفُ سكان الأُردنّ من الفِلَسْطينيين. وانعكست نتائج الوحدة على الحياة السياسيّة في الأُردنّ، فتشكّلت أحزابٌ سياسيّة في البلاد دخلها الأُردنيّون والفِلَسْطينيون بغضّ النظر عن أصولهم؛ إذ انضمّ إلى الأحزاب الشيوعيّة والقوميّة والوطنيّة أعضاء من الضّفتين على حدّ سواء؛ فزادت الوحدة الوعيَّ السياسيَّ في الأُردنّ وَقَوِيَتِ الحركة الوطنيّة، واندمج الأُردنيّون والفِلَسْطينيون في معظم التنظيمات خارجَ الأُردنّ وداخله، عدا مصر عارضت الوحدة ووقفت ضدّها؛ إذ اقتصرت على رابطة للطلبة الأُردنيّين ورابطة أخرى للطلبة الفِلَسْطينيين برئاسة ياسر عرفات. وسارت الأمور بعد قيام الوحدة بين الضّفتين بشكل مريح من غير مشكلات، حتى إنها تُعَدُّ من أمتن مشروعات الوحدة العربيّة التي تحققت في منتصف القرن العشرين؛ إذ استمرّت مدّرة طويلة، ولا زالت آثارها قائمة حتى الوقت الحاضر.

تسُّلم الملك حُسين الحكم عام ٥٢-١٩٥٣:

أحدث غيابُ الملك عبدِالله، الذي اغتيل في ٢٠ تموز عام ١٩٥١، ما يشبه أزمة سياسيّة في البلاد؛ إذ كان وليُّ العهد الأميرُ طلالٌ مريضًا يُعالج في إحدى المَصَحّات السويسريّة، لكنّ عودته في ٦ كانون الأول من العام نفسِه والمناداة به ملكًا على الأُردنّ أنهى الأزمة السياسيّة ومسألة غياب رئيس الدولة. ورغم قِصَرِ مدّة حكم الملك طلال، التي لم تتجاوز العامَّ، فقد وُضِعَ دستورٌ جديد بمبادرة من الملك طلال، وقّعه في أول كانون الثاني عام ١٩٥٢، وَيُعَدُّ من أكثر الدّساتير عصريّةً في العالَم؛ إذ نصَّ على مسؤوليّة الوزارة أمامَ مجلس الأُمّة.

بعد أن اشتدّ المرض على الملك طلال أُعفِيَ من منصبه، ونودي بالأمير حُسين ملكًا على الأُردنّ في ١١ آب عام ١٩٥٢، وبسبب صِغر سِنِّه تألّف مجلسُ وصاية على العرش من: سليمان طوقان، وعبدالرحمن ارشيدات، وإبراهيم هاشم. ولمّا بلغَ الملكُ حُسين الثامنةَ عشرةَ في ٢ أيار عام ١٩٥٣ أقسمَ اليمينَ الدستوريّة أمامَ مجلس الأُمّة، وتسلّم سُلُطاتِهِ الدستوريّةَ بِوَصْفِهِ رئيسَ دولة.

واستطاع الملك حُسين خلالَ مدّة قصيرة تحقيق نهضة شاملة في مختلف مستويات التنمية والتطوّر في المجالات: الاقتصاديّة والاجتماعيّة والتعليمية، حتى أصبحت نسبة التعليم العالي في الأُردنّ من أعلى النّسب في العالَم. ولم تمضِ أربعُ سنوات على حكم الملك حُسين حتى أصبح الملك الشابُّ قادرًا على قيادة شعبه ومعالجة المشكلات والقضايا بحكمة وَدِراية، خاصّةً تلك التي نجمت عن نكبة عام ١٩٤٨ وما ترتّب عليها من التزامات جديدة حِيالَ القضيّة الفِلَسْطينيّة.

وكان هَمُّ الملك حُسين التخلّصَ من المعاهدة الأُردنيّة – البريطانيّة وتوابعها؛ لذا طلب من البريطانيين تعديلَها خلالَ زيارته إلى لندن في كانون الأول عام ١٩٥٤، لكنّ الحكومة البريطانيّة طلبت تأجيل النَّظر في ذلك لِحين إنشاء حلف دفاعيّ في الشرق الأوسط، واستطاعت بريطانيا في بداية عام ١٩٥٥ إيجادَ ميثاق عُرف بِ "ميثاق حلف بغداد"، وهو حلفٌ عسكريّ مكوَّنٌ من بريطانيا والعراق وتركيا وإيران والباكستان، هدفُهُ الوقوفُ ضدّ المَدِّ الشيوعيّ في منطقة الشرق الأوسط. وفي ظلّ هذه الظروف أصبح الأُردنّ مرشّحًا للانضمام إلى الحلف، وقد حاول البريطانيون ذلكَ وَسَعَوا إليه. علمًا أنّ هذا الأمرَ –لو تحقّق– كان سينعكسُ إيجابًا على الأُردنّ؛ إذ يمكنُ حينَئذٍ أن يوفّر لهُ إمكانيّةَ مُضاعفة عدد قوّاته المُسلّحة، وتعديلَ المعاهدة الأُردنيّة – البريطانيّة وتقليصَ مدّتها، معَ استمرار المساعدات الماليّة والدفاعيّة التي كان الأُردنّ في أمسِّ الحاجة إليها، وتوفيرَ مساعدات اقتصاديّة لتنمية البلاد صناعيًّا وزراعيًّا، وإقامةَ مشروعات كبيرة تقلِّلُ من الاعتماد على الخارج، والتخلّصَ من القيادة البريطانيّة في الجيش العربيّ.

سؤال: ما الإجراءاتُ التي قام بها الملكُ حُسين منذ تولّيه سُلُطاتِهِ الدستوريّة للتخلّصِ من المعاهدة الأُردنيّة – البريطانيّة وتوابعِها؟

وعليه، فقد أبدى الملك حُسين استجابةَ الأُردنّ ورغبته في الانضمام إلى الحلف، فتعهّدت بريطانيا بزيادة عدد القوّات الأُردنيّة، وإرسال أسلحة متنوّعة إليه، وإبدال معاهدة ١٩٤٨ باتفاقيّة خاصّة، أمّا الأُردنُّ فركّز على أن تعلن بريطانيا عن تأييدها له في تحقيق المطالب والحقوق العربيّة في فِلَسْطين.

واستكمالاً لذلكَ عقد رئيسُ الوزراء سعيد المفتي اجتماعًا في ١٢ كانون الأول لدراسة المقترحات البريطانيّة وإعداد مشروع اتفاقيّة أردنيّة – بريطانية، لكنّ أربعة وزراء من أصل فِلَسْطينيّ قدّموا استقالاتِهم رافضينَ الدخول في الحلف، وحدثت جَرّاءَ ذلكَ أزمةٌ وزارية انتهت بتقديم سعيد المفتي استقالةَ حكومته، حينَها كلّف الملكُ حُسين هزّاع المجالي تشكيلَ حكومة جديدة في ١٥ كانون الأول عام ١٩٥٥، أعلنت عزمها على انضمام الأُردنّ إلى حلف بغداد، لكنّ المواطنين في الضّفتين قاموا بمظاهرات واضطرابات أجبرت الحكومة على تقديم استقالتها في ١٩ من الشهر نفسِه.

أدرك الملكُ حُسين ما سبّبته حوادثُ محاولة الانضمام إلى حلف بغدادَ والأزمة الوزاريّة التي تلتهُ من نتائجَ سلبيّة، وكان الملكُ الشابُّ على اتصال معَ نبض الشارع الأُردنيّ، وبدأ من خلال جلساته معَ رئيس هيئة الأركان العامّة جون باجوت غلوب (J.B. Glubb) يدركُ الفرقَ في الأفكار بينه وبين غلوب؛ فالملكُ كان يتطلّع نحوَ مستقبل الدولة الأُردنيّة بحيث يصبح هناك جيش قويّ ودولة حديثة، وفي المقابل كان غلوب يفكّر بنهاية سليمة له في الأُردنّ، كما كان الملكُ يعي مدى هيمنة غلوب على الحياة السياسيّة العامّة، وتخاذله في الرّد على الهجمات الإسرائيليّة، عندها أنشأ الملكُ الحرسَ الوطنيّ رغم عدم رضا غلوب، كما بدأ يتعاون معَ الضبّاط الشبّان، ومنهم علي أبو نوار، الذي كان مُلحقًا عسكريًّا في السّفارة الأُردنيّة بباريس، وكان غلوب قد أبعدَهُ عن الجيش لِجَراءتِهِ في طرح أفكاره. وعليه، فقد طردَ الملكُ حُسين غلوب باشا والضبّاط البريطانيين، وكان ذلك في الأول من آذار عام ١٩٥٦، في عهد حكومة سمير الرفاعي.

استقبل الأُردنيّون تعريب قيادة الجيش الأُردنيّ بفرح ومظاهرات تأييدًا للملك حُسين، وتحوّل الملكُ نتيجة هذا العمل إلى بطل شعبيّ، أمّا على الصّعيد القوميّ فقد عُدَّ قرارُ الملكِ حُسين السابق ضربة للوجود البريطانيّ في المنطقة؛ لذا بعثَ إليه الرؤساءُ العربُ وعلى رأسهم جمال عبدُالناصر بطاقاتِ تهنئةٍ وتأييد بهذه المناسبة، وقرروا مساعدة الأُردنّ في مقاومة أيّ ضغط أجنبيّ أو عدوان إسرائيليّ.

انفتح الأُردنّ بعد ذلك على الدول العربيّة؛ فزار الملكُ حُسين دمشقَ في ١٠ نيسان من العام نفسِه، وكان السوريون فرحينَ بخطوة الحُسين السابقة حتى إنّ الضباط السوريين حملوهُ على أكتافهم وداروا به في شوارع دمشقَ تعبيرًا عن تأييدهم له. وهكذا، أصبحت للملك حُسين شعبيّة كبيرةٌ ولافتةٌ في العالَم العربيّ، ربّما تفوّق فيها على جمال عبدالناصر، وعلى صعيد آخرَ فقد كان طردُ غلوب باشا خطوةً ممهّدة، بل حاثّة لعبدالناصر على تأميم قناة السويس وطردِ البريطانيين والفرنسيين من مصر.

وفي ٢٢ أيار عام ١٩٥٦ تشكّلت حكومةٌ وطنيّة برئاسة سعيد المفتي، كانت أوّل خطوة اتّخذتها تعيين أبي نوّار رئيسًا لأركان الجيش الأُردنيّ وترفيعه إلى رتبة أمير لواء، وكذا ترفيع عدد من الضبّاط، وفي عهد هذه الحكومة نالت الأحزابُ السياسيّة حرّية، وصدرت صُحف باسم الأحزاب، وطالبت الأحزاب بحلّ مجلس النوّاب وإجراء انتخابات جديدة، وقد حُلَّ المجلسُ فعلاً وجرت تلك الانتخابات في عهد حكومة إبراهيم هاشم في ٢١ تشرين الأول من العام نفسِه، شاركت فيها الأحزاب السياسيّة على اختلاف اتّجاهاتها، وحصل فيها الحزبُ الوطنيّ الاشتراكيّ على أحدَ عشرَ مقعدًا، وعليه فقد شكّلَ زعيمُهُ سليمانُ النابلسيّ الحكومة، التي تُعَدُّ الحزبيّة الوحيدة في تاريخ الأُردنّ. وعلى الرّغم من قِصَرِ عُمر هذا الحدث الذي تبنّاه الملكُ الحُسين، فقد قَوّى لُحْمِةَ الوحدة الوطنيّة.

كانت أزمة السويس في تشرين الأول أوّلَ امتحان واجهته حكومة النابلسي؛ إذ اعتدت بريطانيا وفرنسا وإسرائيلُ على مصرَ بسبب تأميمها قناة السويس في العام نفسِه. وقد وقف الأُردنّ بقيادة الملك حُسين معَ مصر، فوجّه الملكُ رسالة إلى عبدالناصر بمناسبة تأميم القناة أعلن فيها تضامُنَهُ معع ووقوفه إلى جانب الشعب المصري في مواجهة أيّ اعتداء خارجيّ. وعندما وقع الاعتداء على مصرَ في ٢٩ تشرين الأول أعلن الأُردنّ وقوفه إلى جانب مصر، وقطع علاقاتِهِ الدبلوماسيّةَ معَ فرنسا، وصدرت الإرادة الملكيّة بالدعوة إلى النّفير العامّ، كما دخل نحو عشرة آلاف مقاتل سوريّ وعراقيّ إلى الأُردنّ بناء على طلب الحكومة الأُردنيّة. ونتيجة لتدخّل الاتحاد السوفييتيّ والولايات المتحدة الأمريكيّة انتهت أزمة السويس، وخرج عبدُالناصر أقوى من السابق، وانتصرت مصرُ دبلوماسيًّا في هذه الحرب.

واستكمالاً للوقوف على أهمّ الأحداث في تلكَ المُدّة مِنَ الزّمان، ونتيجةً لمواصلَة الأُردنّ سعيَهُ إلى إنهاء المعاهدة الأُردنيّة – البريطانيّة المُوَقَّعَةِ عام ١٩٤٨، فقد عرضت الدول العربيّة على الأُردنّ معونة ماليّة لِتَحُلَّ مَحَلَّ المعونة البريطانيّة، وفي ١٩ كانون الثاني عام ١٩٥٧ اجتمع الملكُ حُسين والملكُ سعودٌ وعبدُالناصر ورئيسُ وزراء سوريّةَ صبري العسلي مندوبًا عن شكري القوتلي، فأسفر اجتماعُهم عن توقيع "اتفاقيّة التضامن العربيّ"، التي التزمت مصرُ تبعًا لها بدفع خمسة ملايينَ للأُردنّ، والسعوديّةُ

مثلها، أمّا سوريّةُ فمليونين ونصف. وكان عقد هذه الاتفاقية ممهّدًا لإنهاء المعاهدة الأُردنيّة – البريطانيّة. وفي ٤ شباط من العام نفسِه بدأ الطرفان؛ الأُردنيّ برئاسة رئيس الوزراء سليمان النابلسيّ والبريطانيّ برئاسة السفير جونستون (Johnston)، محادثاتٍ بشأن إنهاء المعاهدة وسحب القوّات البريطانيّة من الأُردنّ، وفي ١٣ آذار وُقّعت الاتفاقيّة الخاصّة بإنهاء معاهدة ١٩٤٨، التي تُعَدُّ نهاية التحالف الأُردنيّ – البريطانيّ الذي استمرّ ستةً وثلاثين عامًا.

استقبل الشعبُ الأُردنيّ خبر إنهاء المعاهدة بحماس بالغ، وَعَدَّ الملكُ حُسين هذا الحدثَ خطوةً أُولى نحوَ الوحدة والحريّة. وهكذا تحرّر الأُردنُّ من الهيمنة الأجنبيّة ومن الوجود العسكريّ الأجنبيّ، لكنّه في الوقت نفسِه واجه أزمةً ماليّة؛ إذ إنّ الدول العربيّة الثلاث لم تَفِ بالتزاماتها تِجاهَ الأُردنّ؛ فبدأ الملكُ حُسين يبحث عن حلفاء جُدد بعد هزيمة بريطانيا وفرنسا في حرب السويس، فوجد الولايات المتّحدة الأمريكيّة حليفًا مهمًّا يمكنُهُ معالجةُ أوضاعه الاقتصاديّة، خاصّةً بعد ظهور ما يُعرف بِـ "مبدأ أيزنهاور" (Eisenhower Doctrine) في كانون الثاني عام ١٩٥٧، ورغبة أميركا بملء الفراغ في الشرق الأوسط، ودعم الدول التي تقف أمام الخطر الشيوعيّ. وقد أبدى الملكُ حُسين رغبةً في هذا الأمر للتخلّص من الأعباء الماليّة والصّعوبات الاقتصاديّة التي واجهت الأُردنَّ آنذاك، لكنّ ذلكَ أدى إلى حصول خلاف بين الملك حُسين وحكومة سليمان النابلسي ذاتِ الاتجاه الناصريّ القوميّ؛ إذ عارضت الحكومة مبدأ أيزنهاور، وقرّرت إقامة علاقات معَ الاتحاد السوفييتيّ، ووصل الأمرُ إلى إقالة تلكَ الحكومة في العاشر من نيسان عام ١٩٥٧.

سؤال: ما العواملُ التي أسهمت في تعزيز قيام الاتحاد العربيّ؟

وفي بداية عام ١٩٥٨ أُعلِنَ عن قيام الاتحاد العربيّ بين الأُردنّ والعراق، وكان للقُربِ الجغرافيّ بينَهُما وتشابهِ نظام حكمِهما ودرجةِ القرابةِ بينَ العائلتينِ الحاكمتينِ فيهما وحاجةِ الأُردنِّ الاقتصاديّة الماسّةِ آنذاكَ إلى دولةٍ غنيّةٍ تتّحِدُ مَعَها، إضافة إلى إعلان قيام الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بين مصرَ وسوريةَ في ٢ شباط من العام نفسِه، أثَرٌ واضحٌ وَجَلِيٌّ في تسريع قيام الاتحاد العربيّ.

بدأت مفاوضاتُ الاتحاد بين الجانبين: العراقيّ برئاسة الملك فيصل الثاني، والأُردنيّ برئاسة الملك حُسين، وأصدرت الحكومة الأُردنيّة بلاغًا رسميًّا مشتركًا في ١٤ شباط، أعلنت فيه عن توصّل الجانبين إلى عقد اتفاق بينَهُما، يقوم على أُسُسٍ أهمّها: إنشاء حكومة اتحاديّة، وتوحيد سياسة البلدين الخارجيّة،

وتوحيد الجيشين مَعًا، معَ الاحتفاظ بالمكانة الدوليّة المستقلة للبلدين، كما اتُّفِقَ على تشكيل حكومة الاتحاد ومجلسها التشريعيّ، ووضع دستور اتحاديّ، إلّا أّن رئاسة الاتحاد اقتصرت على ملك العراق "الملك فيصل الثاني"، وينوب عنه الملكُ حُسين في حالة غيابه. فضلاً عن أنّ مركزَ حكومة الاتحاد أصبح مناوبةً بينَ بغدادَ وعمّانَ؛ أي ستة شهور لكلّ منهما، كما أصبح عَلَمُ الثورةِ العربيّة عَلَمَ دولة الاتحاد.

وَقد وُضِعَ للاتحاد في شهر أيّار دستورٌ تضمّن عدّةَ أمور، من أهمّها أنّه قام على أساس كونفدراليّ، معَ التزام كلّ دولة من دوله بالمعاهدات والمواثيق الدوليّة المعقودة قبلَ قيامِه، وتأكيد الدستور ديمومةَ رئاسة ملك العراق للاتحاد، ونصّه على تأليف مجلس له.

شكّلَ نوري السعيد حكومة الاتحاد الأولى والوحيدة، وكان نائبُهُ أردنيًّا (إبراهيم هاشم)، وروعي توزيع المناصب الوزاريّة وَفقًا لعدد السكّان في البلدين. وقد حاولت هذه الحكومة إنشاءَ مؤسسات دولة الاتحاد، لكنّ بعضَها لم يُنجز بسبب قِصَرِ مُدّتِهِ (١٤ شباط – ١٤ تموز). وعليه، فقد انهارَ الاتحاد العربيُّ بعد خمسة شهور من قيامه؛ إذ حدث انقلابٌ عسكريّ في العراق في ١٤ تموز، نفّذه عدد من الضبّاط العراقيين بزعامة عبدِالكريم قاسم وعبدالسلام عارف، فسقط نظام الحكم الملكيّ في العراق، وتعرّض الأُردنّ إلى أزمة سياسيّة واقتصاديّة خانقة تجاوزها عن طريق الدعم الغربيّ (البريطانيّ والأميركيّ)، في الوقت الذي وقفت فيه معظم الدول العربيّة ضدّ الأُردنّ، فأغلقت مجالاتِها الجويّةَ أمامَ الطائرات القادمةِ منهُ سواءٌ أَأُردنيّةً كانت أم غيرَ أُردنيّة، ومنعت وصول النِّفط إليه.

وفي السياق نفسِهِ تعرّض الأُردنّ لحملات تحريض من إذاعاتِ القاهرةِ ودمشقَ بعد انهيار الاتحاد العربيّ، وساد توتُّرٌ في العلاقات بين الأُردنّ والجمهوريّة العربيّة المتّحدة، ترتّب عليه إغلاقُ الحدود السوريّة أمامَ وسائط النقل الأُردنيّة، وما رافقَ ذلك في تشرين الثاني عام ١٩٥٨ من محاولات اعتداء الطائرات السوريّة المقاتلة على شخص الملك حُسين، التي كادت تحدثُ على إثرها أزمةٌ أردنيّة – سوريّة. وقد حاول الأُردنّ في عهد حكومة هزّاع المجالي (٦ أيار ١٩٥٩–١٩آب ١٩٦٠) إعادة بناء العلاقات الطيّبة معَ الدول العربيّة المجاورة، لكنّ السُّلُطاتِ السوريّةَ عادت وأغلقت الحدود معَ الأُردنّ في بداية حزيران عام ١٩٥٩، بِحُجّة تزايد عدد القوّات الأُردنيّة بالقرب منها، غيرَ أنّ الحدود فُتحت من جديد بينَهُما نتيجةً لمساعي أمين عام جامعة الدول العربيّة عبدِالخالق حسونة، واستُؤنف تبعًا لذلكَ تبادلُ التمثيل الدبلوماسيّ بين الأُردنّ والجمهوريّة العربيّة المتّحدة ابتداءً من ١٥ آب من العام نفسِه.

ورغم ذلك استمرّت الحملات الصحفيّة والإذاعيّة ضدّ الأُردنّ، حتى إنّ عبدَالناصر كان يشنُّ حملات التهديد من خلال خطاباته، وزاد من ذلك وقوع انفجار في مبنى دار رئاسة الوزراء في ٢٩ آب ١٩٦٠، قُتل إثرَهُ رئيسُ الوزراء هزّاع المجالي، إضافة إلى اثني عشر شخصًا، وأُصيب واحد وأربعون بجراح وكسور مختلفة.

حاول الأُردنّ إعادة علاقاته معَ العراق، التي انقطعت بعد انقلاب تمّوز عام ١٩٥٨، وقد بدأت تلك المحاولات ابتداءً من تشرين الأول عام ١٩٦٠ عندما التقى وزير خارجيّة العراق هاشم جواد الملكَ حُسينًا في نيويورك؛ إذ طلب إليه أن تعود العلاقات بين البلدين، واتّخذ مجلس الوزراء الأُردنيّ في الأول من تشرين الأول قرارًا بالاعتراف بالوضع القائم في العراق، وعلى إثْرِ ذلك قرّرت الحكومة العراقيّة فتح طرق النقل البريّة والجويّة مع الأُردنّ، واستئناف الاتصالات الهاتفيّة والبرقيّة والبريديّة بعد انقطاع استمرّ أكثرَ من سنتين، ثمّ تبادلَ البلدان السُّفراءَ ابتداءً من كانون الأول عام ١٩٦٠، فَعُيّنَ وصفي التلّ سفيرًا أردنيًّا في بغدادَ، بينما عُيّنَ عبدُالكريم شاكر سفيرًا عراقيًّا في عمّان.

وفي بداية كانون الثاني عام ١٩٦١ عُقِدَ مؤتمرُ وزراء الخارجيّة العرب في بغدادَ، الذي شاركت فيه جميعُ الدول العربيّة، ونجمَ عنه تَحَسُّنٌ في العلاقات بين الأُردنّ والجمهوريّة العربيّة المتّحدة، وتوقفت الحملاتُ المُتبادَلَةُ بينَهُما، التي استمرّت أكثرَ من ثلاث سنوات. ولكنّ هذا التَّحسّن في العلاقات معَ العراق والجمهوريّة العربيّة المتحدة لم يستمرَّ طويلاً؛ حيث عاد الخلاف من جديد بعد تهديدات الرئيس العراقي عبدِالكريم قاسم للكويت، وتأييد الأُردنّ للانفصال بين سوريّةَ ومصرَ في ٢٨ أيلول عام ١٩٦١؛ إذ قطعت مصرُ علاقاتِها معَ الأُردنِ في الأول من تشرين الأول من العام نفسِه. وفي المقابل أقام الأُردنّ علاقاتٍ معَ سوريّةَ في الشهر نفسِه، فعادت القطيعة بين مصرَ والأُردنِ من جديد، وما رافقها من حرب الإذاعات وتبادل الاتهامات، يضافُ إليه التأزُّمُ في العلاقة معَ العراق.

دور الأُردنّ في حربي: حزيران ١٩٦٧ وتشرين ١٩٧٣:

بدأت القوّاتُ الإسرائيليّة في ربيع عام ١٩٦٧ باستفزاز القوّات السوريّة في منطقة الجولان، وذلك بإجرائها مَسْحًا للمنطقة. وفي ٧ نيسان من العام نفسِهِ وقعت معركة بين الطرفين في الأجواء السوريّة، فَقَدَ فيها السوريون مجموعةً كبيرةِ من الطائرات المقاتلة. وَمِنَ المُؤكّدِ أنّ حوادثَ نيسان بين السوريين والإسرائيليين كانت "فَخًّا" إسرائيليًّا لتوريط الدول العربيّة في حرب جديدة.

سؤال: كيف كانت العلاقات الأُردنيّة – العربيّة قُبَيْلَ قيام حرب ١٩٦٧؟

وهنا، تجدُرُ الإشارةُ إلى أنّ الدول العربيّة كانت في نزاعٍ معَ بعضها بعضًا، حتى إنّ الوضع كان سيّئًا؛ فالسوريون كانوا في نزاعٍ معَ عبدِالناصر، خاصّةً البعثيين المُتطرّفين الذين استلموا السُّلطةَ في سوريّة، كما كان هناك توتُّرٌ ما بينَ الأُردنّ وسوريّة من جهة، وما بينَ الأُردنِّ ومصرَ من جهة ثانية، وما بينَ الأُردنِّ ومنظمة التحرير الفِلَسْطينيّة من جهة ثالثة.

وعلى أيّة حال، فقد وجدَ عبدُالناصر نفسَهُ في وضع حَرج، خاصّةً أنه تعرّض لضغوط إعلاميّة عربيّة بِوَصْفِهِ بطلاً قوميًّا يدافعُ عن الأُمّة العربيّة، فقرّرَ إيقاف الإسرائيليين عن ملاحقة الطائرات السوريّة؛ لذا وضعت مصرُ في ١٥ أيّار جميعَ قوّاتها المسلّحة في حالة إنذار قصوى، وأجرت مناوراتٍ ضخمةً في سيناء، في مظاهرة عسكريّة تأييدًا لسوريّة، كما أرسلت رئيسَ أركان قوّاتها المسلّحة الفريقَ محمد فوزي إلى دمشقَ في محاولة منها لتنسيق الجهد العسكريّ معَ سوريّة.

وبدأت بوادرُ نشوب الحرب تظهر على نحوٍ واضح بين الدول العربيّة وإسرائيل، عندما طلب عبدُالناصر من السّكرتير العامّ للأُمم المتّحدة يوثانت (Youthant) سحبَ قوّات الطوارئ الدوليّة من قطاع غزّةَ وبعض أجزاء سيناء جُزئيًّا؛ لتمكين القوّات المصريّة من أخذ مواقعها على الجبهة، كما قرّرت مصرُ في ٢٣ أيّار إغلاقَ مضائق تيرانَ والعقبةِ أمامَ السُّفن الإسرائيليّة؛ وهكذا حوصِرت إيلاتُ، وأصبح نشوب الحرب أمرًا مؤكّدًا.

أمّا الأُردنُّ، فقد أحسّ بحرج الموقف، وكان أمامَهُ خياران؛ أوّلُهما الدخولُ في الحرب إلى جانب الدول العربيّة الأُخرى، وثانيهُما عدمُ الدخول في الحرب، ومن ثَمَّ إنقاذ الضّفة الغربيّة من الاحتلال الإسرائيليّ، وهما خياران أحلاهُما مُرٌّ. بناءً على ذلك زار الملكُ حُسين القاهرة في ٣٠ أيّار، والتقى عبدَالناصر ووقع معه اتفاقًا توضع معاهدة "الدفاع العربيّ المشترك" من خلاله موضِعَ التنفيذ. وقد طمأنَ عبدُالناصر الملكَ حُسينًا على سلامة سلاح الجوّ المصريّ وفاعليته وقدرته واستعداده لتغطية جبهة الجيش الأُردنيّ، وخاصّة في منطقة القدس.

خاض الأُردنّ الحرب في نطاق القيادة العربيّة المشتركة، ووضع جميع قوّاته المسلّحة بإمْرَةِ القائد المصريّ الفريق عبدِالمنعم رياض، الذي أدار القتال على الجبهة الأُردنيّة، وكان يتلقّى الأوامرَ والتعليماتِ منَ القائد العامّ للقوّات العربيّة المشير عبدِالكريم عامر. وفي هذا السياق أشاد عبدُالمنعم رياض بأداء

القوّات الأُردنيّة والعراقيّة قائلاً: "إنها خاضت المعركة ببسالة منقطعةِ النظير"، وإنّ الوحداتِ الأُردنيّةَ قاتلت " قتالاً مريرًا في ظروف غير مقبولة وأدّت واجبَها بكلّ بسالة وشرف".

ورغم أنّ الأُردنّ خَسِرَ الحربَ مثل باقي الدول العربيّة الأُخرى فقد خرجَ بطلاً هو ومليكُه، وأوّلُ من اعترف بذلك هو جمال عبدالناصر، الذي بقي مخلصًا للأُردنّ حتى وفاته وواقفًا إلى جانبه في أحلك الظروف، وخاصّة أيام العمل الفدائيّ في الأُردنّ، وقد يكونُ مَرَدُّ ذلك إلى الشعور بالذنب؛ إذ اعترف عبدُالناصر بتوريط الملك حُسين في الحرب، ممّا أدّى إلى ضياع الضّفة الغربيّة.

كانت نتائجُ حرب ١٩٦٧ شديدة على الأُردنّ؛ حيث استولت إسرائيلُ على الضّفة الغربيّة بما فيها من مقدّسات وصناعات وموارد إنتاج واقتصاد، كما خسر جميع موارده السياحيّة تقريبًا، إضافة إلى انقطاع توظيف رؤوس الأموال الخاصّة والأجنبيّة، وفي الوقت نفسِهِ أُصيب ميناءُ العقبة بالشلل نتيجة إغلاق قناة السويس، الذي استمرّ حتى عام ١٩٧٥؛ إذ صار الأُردنّ يتكبّد نفقاتٍ كبيرةً لاستيراد المؤن والبضائع عن طريق ميناء بيروت أو عن طريق رأس الرّجاء الصّالح.

وكانت الخسائرُ العسكريّة كبيرة؛ إذ وصل عدد الشهداء إلى (٦٩٦)، والجرحى (٤٢١) شخصًا، وَأُسِرَ (٥٣٠) شخصًا، وَدُمّرت (٢١) طائرة، و (١٧٩) دبّابة، و (٣٨٢) مدفعًا، وقد قُدّرت الخسائرُ في السلاح والعُدّة والعتاد بمبلغ (٧٠) مليون دينار.

تلا ذلك مُواجهةُ الأُردنِّ مشكلة تدفّق أعداد كبيرة من النازحين، الذين تركوا ديارهم تحت التهديد وتحت وطأة عواملَ نفسيّةٍ خلّفتها الحربُ وضخّمها الخوفُ من أن يكرّر العدوُّ عمليات الإرهاب والتنكيل التي مارسها في حرب ١٩٤٨. وقد بلغ عدد النازحين الإجمالي بعد الحرب (٣٥٤) ألف نسمة، بينهم (٣٨) ألفًا من قطاع غزّة، أُعِدَّت مخيماتٌ لإغاثتهم في عمّانَ والزرقاء والأغوار.

ورغم وقوع الضّفة الغربيّة تحت الاحتلال الإسرائيليّ فقد استمرّ الأُردنُّ في تحمّل مسؤوليات الدّوائر والمؤسسات والمرافق الأساسيّة هناك، بما في ذلك التعليم والصّحة والزراعة والبلديات والخدمات الاجتماعيّة، فدفع رواتب الموظفين وإيجارات الأبنية. وهنا لا بُدَّ منَ الإشارة إلى أنّ العلاقة الأُردنيّة – الفِلَسْطينيّة تعزّزت رغم نتائج الحرب السلبيّة.

بعد نحوِ تسعة أشهر على حرب حزيران، وتحديدًا في ٢١ آذار عام ١٩٦٨، غزا الجيش الإسرائيليُّ أراضيَ الضّفة الشرقيّة بهدف القضاء على قواعد الحركة الفدائيّة، فَتَصَدّى لهُ الجيش الأُردنيّ بكل ما يملك من أسلحة. وفي أثناء ذلك أخبرت القيادة العامّة للقوّات المسلّحة قادة الفدائيين في وادي الأُردنّ أنّ إسرائيل تخطّط لشنّ هجوم على قواعدهم وعلى منطقة الكرامة، طالبةً إليهم مغادرتَها خشيةَ

تدميرهم. وانطلق الهجوم من ثلاثة جسور، هي: الأمير محمّد، والملك حُسين، والأمير عبدالله، ومن منطقة غور الصّافي باتّجاه طريق الكرك. وكان هدفُهُ احتلالَ مرتفعات البلقاء والوصول إلى مشارف عمّانَ، عَدا عن القضاءِ على قواعد الفدائيين.

أنزل الإسرائيليون قوّاتِهم المظليّةَ على أطراف التلال المُشرفة على الكرامة من ناحية الشرقِ؛ بهدف قطع الطريق على الموجودين في القرية، ورافق ذلك قصف القوّات الأُردنيّة والفدائيين بالطائرات، ودار قتالٌ بين الجانبين أسفر عن سيطرة الإسرائيليين على الكرامة، ورغم ذلك فقد تصدّت قوّاتُ الجيش الأُردنيّ للقوّات الإسرائيليّة وألحقت الهزيمة بها، حتى إنّ إسرائيل أُجبرت على طلب وقف إطلاق النار، واضطرّ الإسرائيليون إلى التراجع تاركين آلياتِهم ودباباتِهم وقتلاهُم على أرض الكرامة.

خسرت إسرائيل في هذه المعركة (٢٥٠) قتيلاً و (٤٥٠) جريحًا، وترك الجنود الإسرائيليون على أرض المعركة (١٩) دبابة وآليّة مختلفة، أما شهداء الأُردنّ فقد بلغ عددُهُم (٦٦)، و (١٠٨) جرحى، إضافة إلى (١٣) دبّابة و (٣٩) آليّة مختلفة.

كانت نتائج معركة الكرامة سلبيّة على الإسرائيليين وإيجابيّة على الأُردنّ؛ فلأول مرّة يتراجع الإسرائيليون عن أرض المعركة تراجعًا شبيهًا بالهزيمة، علاوة على ارتفاع الخسائر، كما أعادت هذه المعركة الثقة للجنديّ العربيّ من حيثُ إنه قادرٌ على مُجاراة الجنديّ الإسرائيليّ والانتصار عليه، رغم ما حدث في عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

واستمرّت إسرائيل بشنّ هجماتها على القُرى الأُردنيّة بعد معركة الكرامة، واستخدم العدوُّ الجولانَ قاعدة لقصف المدن والقُرى الأُردنيّة الشماليّة/ ممّا أدّى إلى نُزوح عدد كبير من سكّان منطقة الغور إلى المرتفعات الجبليّة. وَشَهِدَ يوم ٢٥ آب من عام ١٩٦٨ أشدَّ الهجمات التي قام بها الإسرائيليون، كما شَهِدَ يومُ ٣ كانون الأول هَجَماتٍ على مدينة إربدَ وقريتي صمّا والطيّبة. وواصلت إسرائيل مسلسل هجماتها على القُرى والمدن الأُردنيّة طوال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩، التي نجم عنها قتلُ الناس وهدمُ بيوتهم. وقد سُمّيت الحربُ التي شنّها الإسرائيليون على الأُردنّ وبعض الدول العربيّة بعد عام ١٩٦٧ بحرب الاستنزاف.

تفاجأ الأُردنّ بنشوب **حرب تشرين عام ١٩٧٣**، خاصّةً أنّ مصرَ وسوريّةَ لم تُطلعا الحكومة الأُردنيّة على خُطَطِهما؛ لذا كان الوضع حَرِجًا، خاصّةً أنّ الأُردنّ لا يستطيع دخول الحرب من غير سلاح جوّ، كما أنه فَقَدَ عنصرَ المُباغتة " المُفاجأة" الذي اعتمد عليه المصريون والسوريون. والغريبُ أنّ

السادات طلب من الملك حُسين دخولَ الحرب في اليوم الثالث من نشوبها، فاتّخذ الأُردنّ جانبَ الحِياد في بداية الأمر؛ لأنه كان يخشى أن تحتلّ إسرائيلُ الضّفة الشرقيّة.

ورغم ما تقدّم فقد استعدّ الأُردنُّ للحرب، واستعدّت قوّاتُهُ الاحتياطيّة، ثمّ قرّر دخول الحرب بعد أن دخل الإسرائيليون الأراضيَ السوريّةَ واقتربوا من دمشقَ، فأرسلَ لواءَهُ المُدَرَّعَ (٤٠) إلى الجبهة السوريّة؛ حيث خضع للقيادة السوريّة، وتقدّم في ١٤ تشرين الأول نحوَ خطّ نوى – الشيخ مسكين، فتعرّض إلى ضربات إسرائيليّة أوقعت في صفوفه خسائرَ في الأرواح والمعدّات، بلغت (٢٤) شهيدًا، و (٥٠) جريحًا، وَدُمّرَت عشراتُ الدبّابات، وأربعُ ناقلات.

كما أرسل الأُردنّ اللواءَ المُدَرَّعَ (٩٩) إلى الجبهة السوريّة، فوصل في ٢٢ تشرين الأول إلى منطقة الشيخ مسكين – نوى، واستعدّ اللواءان (٤٠ و ٩٩) للهجوم يوم ٢٣ تشرين الأول، لكنّ ذلك لم يحدث بسبب صدور قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨).

تعاطف الشعب الأُردنيُّ معَ الأشقّاء السوريين والمصريين؛ إذ خرجت مسيراتٌ مؤيّدة للعرب، وقرّر طلبة الجامعة الأُردنيّة المشاركةَ في الحرب على الجبهة السوريّة، فوافق على إثرها مجلسُ عمدائها على ذلك، فحُملوا بعدد من الحافلات مُتَوَجّهينَ إلى الأراضي السوريّة، وعند وصولهم إلى درعا توقف القتال، فعادوا دون مشاركة، إضافة إلى حملات التبرّع بالدّم و... .

وكان للمشاركة الأُردنيّة في حرب ١٩٧٣ أثرٌ طيّب في نفوس العرب، ممّا جعلَ بعض الدول العربيّة تُعيدُ علاقاتِها مع الأُردنّ، من مثل الجزائر، ودفعت الكويت المعونة الماليّة المُترتّبة عليها للأُردنّ، كما قَدّرت القيادة السوريّة موقفَ الأُردنّ؛ فساد صفاءٌ في العلاقات بين الجانبين وصل إلى درجة التنسيق والتكامل في عام ١٩٧٥.

وفي الفترة ما بين (٢٦–٢٩) تشرين الأول عام ١٩٧٤؛ أي بعد عام من حرب تشرين، عُقد مؤتمرُ قمّة الرّباط بالمغرب، الذي يُعَدُّ نقطة تحوّل في تاريخ العلاقة الأُردنيّة – الفِلَسْطينيّة؛ حيث أطلق أنور السادات مفاجأة باقتراحه أن تكون منظمة التحرير الفِلَسْطينية الممثّلَ الشرعيَّ والوحيد للشعب الفِلَسْطينيّ. ولمّا لم يجد الأُردنُّ خيارًا غير القبول بقرار الدول العربيّة، فقد وافق على ذلك رغم شعور الملك حُسين بالمرارة؛ إذ كان هَمُّهُ الرئيسُ إعادة الضّفة الغربيّة وتخليصها من الاحتلال الإسرائيليّ؛ فهو لم يرغب في التنازل عنها وفصل الوحدة بين الضفتين، كما لم يرغب في التنازل عن مسؤولياته تِجاه القضيّة الفِلَسْطينيّة حتى لا تُفَسَّرَ هذه الخطوة أنها تهرّب من المسؤوليّة. ورغم اتّخاذ القرار عام ١٩٧٤ فإنّ

الحُسين لم يتخلّ عن هذه المسؤوليّة، وبقي الأُردنّ من الناحية الفعليّة قائمًا بمسؤولياته تِجاه سكّان الضّفة الغربيّة حتى فكّ الارتباط القانونيّ والإداريّ في نهاية تمّوز عام ١٩٨٨.

اقتنع السادات، بعد انتهاء حرب ١٩٧٣، بأنه لا بدّ من السلام معَ إسرائيل؛ إذ إنّ الحرب لم تحرّك عمليّة السلام، فاقترح وزير الخارجيّة الأميركيّ هنري كسينجر (Henry Kissinger) عليه أن يذهب إلى إسرائيل ويتفاوض معَ قادتها، وكان هَمُّهُ مُنْصَبًّا على استعادة سيناء منها، فذهب في تشرين الثاني عام ١٩٧٧ إلى تلّ أبيب، وهناك رحّب به رئيس الوزراء الإسرائيليّ بيغن (Begin)، وعقد لقاءً معَ الكنيست عرضَ فيه مطالبَه، ثمّ وقع إثرَ ذلك اتفاقيّة كامب ديفيد في أيلول عام ١٩٧٨، ثمّ اتفاقية السلام في آذار عام ١٩٧٩.

قابلت الدول العربيّة خطوة السادات السابقة بالاستنكار؛ إذ شَجَبَتْ الحكومة الأُردنيّة انفرادَها بالصلح. وكان السادات قد عرض على الملك حُسين أن يفاوض المسؤولين الإسرائيليين لاسترجاع الضّفة الغربيّة وتوقيع اتفاقيّة الحكم الذاتيّ عن الفِلَسْطينيين، لكنّ الملك حُسين لم يستجب لطلبه رغم قناعته بالحلّ السلميّ؛ إذ أصبحت مسؤوليّة فِلَسْطينَ من اختصاص منظمة التحرير الفِلَسْطينيّة.

حضر الأُردنّ مؤتمر القمّة العربيّ الذي عقد في بغدادَ في الفترة ما بين (٢-٥) تشرين الثاني عام ١٩٧٨، الذي أدان العرب فيه خطوة مصر ورفضوا اتفاقيّة كامب ديفيد ودعوا مصر إلى العودة إلى الصّف العربيّ. وقد اتّخذ المؤتمرون قرارًا بقطع العلاقات السياسيّة معَ مصرَ وتجميد عضويتها في جامعة الدول العربية ونقل مقرّ الجامعة إلى تونس، فَفُرِضَتْ عليها مقاطعةٌ اقتصاديّة شملت النَّفط والمبادلات التجاريّة والأرصدة.

وتكفّلت الدول العربيّة حينذاكَ بدفع مبالغَ ماليّةٍ لدول المواجهة معَ إسرائيل، وصلت إلى (٣.٥٠٠) مليون دولار، كان نصيب الأُردنّ منها (١,٢٥٠) مليون دولار. وفي ضَوءِ ذلك باشر الأُردنّ شراء الأسلحة والمعدّات العسكريّة بُغْيَةَ تحسين وضعه الدفاعيّ.

برز تطوّرٌ آخرُ على الصّعيد الفِلَسْطيني، كان للأُردنّ موقف إيجابيٌّ تِجاهَه، وأثّر في العلاقة الأُردنيّة الفِلَسْطينيّة، هو حدوث الانتفاضة عام ١٩٨٧؛ إذ شعرَ أهلُ فِلَسْطينَ لأوّل مرّة بعد عشرين عامًا من احتلال الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة عام ١٩٦٧ بأنه لا يمكن الاعتماد على القوى الخارجيّة (عربيّة ودوليّة)، خاصّةً بعد أن ضَعُفَتْ منظمة التحرير الفِلَسْطينيّة إثر العدوان على الفِلَسْطينيين في لبنان عام ١٩٨٢، إضافة إلى تخلّي الدول العربيّة عنها؛ لذا ترسّخت لدى الفِلَسْطينيين قناعةٌ بأنه يجب التحرّك من الداخل، وهذا ما حصل عام ١٩٨٧؛ إذ قامت الانتفاضة نتيجة تراكم قناعات الفِلَسْطينيين بين عامي

(١٩٨٢-١٩٨٧)، ولأوّل مرّة وقف شعب مجرّد من السلاح في وجه إسرائيل، حتى الأطفال جابهوا الجيش الإسرائيليَّ بالحجارة.

ساعد الأُردنّ الفِلَسْطينيين في انتفاضتهم عام ١٩٨٧، وَخُصّصت لهذه الغاية مبالغُ من خلال دائرة شؤون الأرض المحتلّة، كان يذهب قسم منها للمنظمة. ولمّا اتّهَمَتِ المنظمةُ الأُردنَّ بأنه لا يقدّم أيّة مساعدة معنويّة أو ماديّة للفِلَسْطينيين، وكان هدفُها الضغطَ عليه لفكِّ الارتباط بين الضّفتين، فقد بدأت النقمة تشتدّ على الأُردنّ، وهنا بحثَ المسؤولون الأُردنيّون الموقف فوصلوا إلى قناعة بأنّ فكّ الارتباط حان وقتُه، فأعلن الملك حُسين في خطاب ألقاه في ٣١ تموز عام ١٩٨٨ قرارَ فكّ الارتباط القانوني والإداريّ معَ الضّفة الغربيّة بعد مرور (٣٨) عامًا على الوحدة بين الضفتين، مُعَلّلاً ذلك بإبراز الهُوِيّة الفِلَسْطينيّة وتمكين المنظمة من القيام بمسؤولياتها، مُستثنيًا موظفي دائرة الأوقاف ودائرة قاضي القُضاة من هذا القرار. علمًا أنّ مسؤولية الأُردنّ عن هاتين الدائرتين بقيت مستمرّة حتى أيلول عام ١٩٩٤.

وتنفيذًا لقرار فكّ الارتباط أصدر رئيسُ الوزراء الأُردنيّ زيد الرفاعي في ٢٠ آب عام ١٩٨٨ تعليماتٍ تنظّم قضايا جوازات السفر، أكّد فيها اعتبار كلّ مقيم في الضّفة الغربيّة قبل ٣١ تمّوز فِلَسْطينيًّا وليس أردنيًّا؛ حيث أُعطيت له بطاقة خضراء، وَمُنِحَ جوازَ سفر أردنيّ مؤقّت صالحًا لمدّة سنتين، بينما أُعطيت البطاقاتُ الصّفراء للفِلَسْطينيين الذين هم داخل الأُردنّ حتى ليلة الخطاب في ٣١ تمّوز، كما تضمّنت التعليماتُ استمراريّةَ استيراد المُنتجات الصناعيّة والزراعيّة منَ الضّفة الغربيّة حَسَبَ الحاجة.

رحبّت منظمة التحرير الفِلَسْطينيّة وجميع المنظمات الفدائيّة الأُخرى بهذا القرار، واتّخذت المنظمة في ضَوئع عدّة قرارات مهمّة، من أبرزها إعلانُ الدولة الفِلَسْطينيّة في ١٥ تشرين الثاني من العام نفسِه، كما اعتبرت الحكومة الأُردنيّة مكتبَ المنظمة في عمّانَ سفارةً لدولة فِلَسْطين، وفي ٢ نيسان عام ١٩٨٩ انتخبَ المجلسُ المركزيُّ الفِلَسْطينيُّ في تونسَ ياسرَ عرفات رئيسًا لدولة فِلَسْطين.

الأُردنّ وحربُ الخليج الثانية ٩٠/ ١٩٩١:

أدّى الأُردنُّ بزعامة الملك حُسين دورًا رئيسًا ومميّزًا في عمليّة حلّ الخلاف العراقيّ – الكويتيّ دبلوماسيًّا؛ فزار الملكُ حُسينٌ العراقَ والكويت قبل نشوب الأزمة بثلاثة أيام، وحاول إقناع الجانبين بالحلّ السياسيّ دون اللجوءِ إلى القوّة، لكنّ تلك الجهود لم تُثمر؛ فاحتلّ العراقُ الأراضيَ الكويتيّة في ٢ آب عام ١٩٩٠، ووقعت الكارثة على العرب. وحاول الحُسينُ حلَّ الأزمة بعد دخول القوّات العراقيّة أرضَ الكويت ضمن الإطار العربي؛ فغادر الملك حُسينٌ إلى بغدادَ في ٣ آب، وأقنع صدّام حُسين بالانسحاب، فقبل

بذلك شريطة عدم اتّخاذ قرار عربيّ يُدين العراق، لكنّ بعض الدول العربيّة بزعامة مصرَ أدانته، واتّخذ مجلس جامعة الدول العربيّة قرارًا بذلك بأغلبيّة (١٤) صوتًا، وامتناع خمسِ دول عن التصويت، هي: الأُردنّ، والسودان، واليمن، وموريتانيا، وفِلَسْطين.

حشد العالم الغربيُّ والولاياتُ المتّحدة الأميركيّة قوّاتٍ عسكريّةً إلى منطقة الخليج لضرب العراق، وانضمّت إليها بعضُ قوّات دول عربيّة، هي: مصر والمغرب وسورية، متّخذةً من الأراضي السعوديّة وباقي دول الخليج قاعدة لشنّ غاراتها على العراق.

قام الملك حُسين بجولات في الدول العربيّة لإقناع زعمائها بتجنّب اللجوء إلى القوّة، لكنّ هذه المساعي لم تُسفر عن نتائجَ إيجابيّة، كما رفضَ العراقُ الانسحابَ منَ الكويتِ فَفُرِضَ عليه حظرٌ جويّ، ووافق مجلسُ الأمن في ٢٩ تشرين الثاني من العام نفسِه على قرار يُجيز استخدامَ القوّة ضدّ العراق. وبعد انقضاء المُهلة المُعطاة للعراقيين بدأ الهجوم في ١٧ كانون الثاني عام ١٩٩١، فأُصيب العراقُ بدمار كبير في منشآته العسكريّة والمدنيّة والاقتصاديّة، شملَ البنية التحتيّة كمحطّات توليد الكهرَباء والجسور والمستشفيات ومحطّات تنقية الماء ومحطّات استخراج النَّفط و... .

امتنع الأُردنّ عن إدانة العراق رغم أنه لم يؤيّد احتلالَ الكويت، كما أنّ التعاطف الشعبيّ معَ العراق كان ظاهرًا؛ إذ عبّر الشعبُ الأُردنيّ عن سَخَطِهِ رافضًا نزولَ القوّات الأجنبيّة في الخليج، وَعُقدت المؤتمراتُ الشعبيّة برئاسة قادة الأحزاب والقوى السياسيّة من الأُردنّ ومن بعض الدول العربيّة الأُخرى، مُعلنةً رفضها لِما يجري على الساحة العربيّة.

وهكذا، أثّرت حربُ الخليج سَلبًا في العرب جميعًا، وكان الأُردنُّ من أكثر الدول العربيّة التي تعرّضت للضّرر؛ فأغلقت السعوديّةُ حدودها معها، وطُردت أعدادٌ كبيرة من العَمالة الأُردنيّة في دول الخليج، كما أُوقف ضَخُّ النَّفط إليها؛ وبذا فقد فُرض عليها حظرٌ اقتصاديّ، وأوقفت شركاتُ الطيران العالميّةُ رحلاتها إليها، وأُصيب ميناءُ العقبة بشلل اقتصاديّ نتيجة اعتراض سفن التحالف للسفن القادمة للميناء وتفتيشها، وفي أحيان كثيرة إعادتها من حيثُ أتت. وتعرّض الأُردنّ إلى ضغط أميركيّ، واتّخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قرارًا في ٢٠ آذار عام ١٩٩١ بإلغاء المعونة الماليّة المُقرّرة للأردنّ وقيمتها (٥٧) مليون دولار سنويًّا، إضافة إلى قصف طائرات التحالف الغربيّ للشاحنات والصهاريج الأُردنيّة المُتَّجهة إلى العراق.

وعليه، فقد وفد إلى الأُردنّ في بداية الأزمة نحوَ مليون ونصف نسمة، مُتَّجهين إلى دولهم (عربيّة وأجنبيّة)، فارّين من الكويت والعراق، وتكبّد الأُردنّ نفقاتٍ كبيرةً مقابلَ ذلك وصلت إلى (٤٠) مليون دينار

خلال الشهرين الأوّلين من الأزمة. ورغم أنّ معظم الوافدين غادر الأُردنّ، فقد عاد إليها (٣٠٠) ألف مواطن أُردنيّ كانوا يعملون في الكويت ودول الخليج.

ونتيجة لقيام حرب الخليج لحقت بالأُردنّ خسائرُ كبيرة بسبب الشلل الذي أصاب قطاعات السياحة والنقل والشحن، وقد وصلت خسائرُهُ حَسَبَ تقديرات صندوق النقد الدولي عام ١٩٩٠ نحوَ (١,١٠٠) مليون دينار. ويعدّ الأُردنّ الدولة العربيّة الوحيدة التي وفّرت للعراق منفذًا على العالَم، والوحيدة الذي لم تشترك في الحصار على العراق، كما دعم الشعبُ الأُردنيُّ إخوانَهُ العراقيين بجمع التبرّعات العينيةّ والنقديّة وتقديم الموادّ الطبيّة. وهكذا بقي الأُردنّ معَ العراق ولم يغلق حدوده رغم تطبيق الحصار عليه من دول الجوار جميعها، وبقيت العلاقاتُ الاقتصاديّة قائمة بين البلدين.

تَسَلُّمُ الملكِ عبدِالله الثاني الحكمَ في عام ١٩٩٩:

تولّى الملك عبدالله الثاني العرشَ في ٧ شباط عام ١٩٩٩ بعد وفاة الملك حُسين، وسار على نهجه القائم على تعزيز دور الأُردنّ الإيجابيّ والمُعتدل في العالَم العربي. وعليه، فقد حَرِصَ جلالتُهُ على العمل جاهدًا لإيجاد الحلّ العادل والدائم والشامل للصّراع العربيّ الإسرائيليّ، وسعى نحوَ مزيد من مأسسة الديمقراطيّة والتعدديّة السياسيّة التي أرساها والدُهُ الملك حُسين، والتوجّه نحو تحقيق الاستدامة في النموّ الاقتصاديّ والتنمية الاجتماعيّة بهدف الوصول إلى نوعيّة حياة أفضلَ لجميع الأُردنيّين، كما عمل الملكُ عبدُالله الثاني منذ تولّيه مقاليدَ الحكم على تعزيز علاقات الأُردنّ الخارجيّة، وتقوية دور المملكة المحوري في العمل من أجل السلام والاستقرار الإقليميّ.

شارك الملكُ عبدُالله الثاني في إرساء قواعد الإصلاح الإداريّ الوطنيّ وترسيخ الشفافيّة والمساءلة في العمل العام، وعمل دون كلل على تقدّم الحرّيات المدنية جاعلاً الأُردنّ واحدًا من أكثر البلدان تقدّمًا في الشرق الأوسط، كما عمل باهتمام على سَنِّ التشريعات الضرورية التي تؤمّن للمرأة دورًا كاملاً غير منقوص في الحياة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة في المملكة.

أمّا في ما يتعلّق برؤية الملك الاقتصاديّة فقد صَمّمَ منذ اعتلائه العرشَ على تحويل الأُردنّ إلى نموذج حيويّ في المنطقة، يكون محفّزًا لبناء الشرق الأوسط؛ لذا كانت التنميةُ المُستدامةُ والنموُّ الاقتصاديُّ والرعايةُ الاجتماعيّةُ في رأس أولويات خُطَطِهِ الوطنيّة، تُحَقَّقُ في مُناخ يكفلُ الإصلاحاتِ السياسيّةَ والديمقراطيّةَ والترابطَ الاجتماعيّ؛ من أجل تزويد الأُردنيّين بالأدوات اللازمة لتمكينهم من المساهمة في تطوير بلدهم.

وقد حدّد الملكُ عبدُالله الثاني عددًا من القضايا المهمّة التي ينبغي التركيزُ عليها، منها: تحرير الاقتصاد وتحديثه ورفع مستوى معيشة جميع الأُردنيّين، بما في ذلك تخفيض عبء المديونيّة وتقليص عجز الموازنة وتبنّي سياسة اقتصاديّة تحرريّة والاندماج في الاقتصاد العالميّ وتعزيز العلاقات الاقتصاديّة معَ الدول العربيّة والقضاء على البِطالة والفقر، إضافة إلى عدد من القضايا التي تنسجم مع رؤية جلالته. كما عمل على التقريب بين القطاعين العامّ والخاصّ وبناء الثقة بينهما وجعل القطاع الخاصّ شريكًا حقيقيًّا في تطوير الأُردنّ.

أمّا بالنسبة إلى التنمية السياسيّة فقد أكّد جلالتُهُ في عدّة مناسبات أنّ مشاركةَ المجتمع المدنيّ الفاعلةَ في عمليّة اتّخاذ القرار تُعَدُّ أهمَّ ركائز التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة المُستدامة، مُوضِحًا أنّ الطريق نحوَ الديمقراطيّة والتعدديّة والازدهار الاقتصاديّ وحريّة الرأي والتعبير والفكر نهجٌ لن يَحيدَ الأُردنُّ عنه.

وأكّد الملكُ عبدُالله مرارًا أنّ تنمية الحياة السياسيّة في الأُردنّ تستدعي وجود الأحزاب السياسيّة الوطنيّة، وأن يكون لكلٍّ منها خُطَّطٌ تُعتمد أساسًا للالتزام بقضايا الأُمّة، وأن تتبوّأ المصالحُ الأُردنيّةُ الأولويّةَ. كما أكّد الحاجة إلى اتّحاد الأحزاب الأُردنيّة جميعِها لتشكيل مجموعتين أو ثلاثة رئيسة، تضمن كلٌّ منها أن تتمتّع الأحزاب المنضوية تحتَ لوائها بِهُوِيّتها الخاصّةِ وبرامجها الواضحة وأهدافها المُعلنة.

وتمشّيًا معَ توجيهات الملك عبدِالله سنّت الحكومة قانونَ انتخاب جديد في عام ٢٠٠١، هدفُهُ توسيعُ القاعدة الانتخابيّة وضمانُ تمثيلٍ أفضلَ للمناطق الأُردنيّة كلِّها، على أن تكون عمليّة الانتخابات شفّافة ونزيهة. وانسجامًا معَ توجيهات جلالته بضرورة تعزيز دور المرأة في المجتمع المدنيّ فقد اعتُمِدَ تمثيلُها في الانتخابات النيابيّة. كما وَجَّهَ جلالته الحكومة لتخفيض سِنّ الانتخاب من ١٩ سنة إلى ١٨ سنة من أجل إشراك الشباب في رسم المستقبل.

وفي تشرين الثاني عام ٢٠٠٢، وبتوجيه من الملك عبدِالله الثاني أُطلق مفهوم "الأُردنّ أولاً" من أجل تعزيز أُسُس الدولة الديمقراطيّة العصريّة، وهي خُطّةُ عمل تهدف إلى ترسيخ روح الانتماء بين المواطنين، يعمل الجميع فيها شركاء في بناء الأُردنّ وتطويره. ويؤكّدُ "الأُردنّ أولاً" تغليبَ مصلحة الأُردنّ على غيرها من المصالح، كما يهدف إلى نشر ثقافة الاحترام والتسامح وتقوية مفاهيم الديمقراطيّة البرلمانيّة وسيادة القانون والحرية العامّة والمحاسبة والشفافيّة والعدالة والحقوق المتساوية. ولا يزال الملكُ بعد مرور أكثرَ من عَقد ونصف على تسلُّمه سُلُطاتِهِ الدستوريّةَ يعملُ جاهدًا لتطوير الأُردنّ داخليًّا وزيادة سُمعته عالميًّا.

قائمة المراجع:

- أبو نوار، معن: تاريخ القوّات المسلّحة الأُردنيّة – عهد الملك طلال بن عبدالله، مديريّة التوجيه المعنويّ، عمّان، ١٩٧٢.
- خير، هاني: الحياة النيابيّة في الأُردنّ ١٩٢٠–١٩٩٣، عمّان، منشورات لجنة تاريخ الأُردنّ، ١٩٩٣.
- الشرعة، إبراهيم: الاتحاد العربيّ عام ١٩٥٨، اللجنة العُليا لكتابة تاريخ الأُردنّ، عمان، ٢٠٠٤.
- الشرعة، إبراهيم: الأحزاب الأُردنيّة والقضايا الوطنيّة والقوميّة (١٩٥٠–١٩٥٧)، اللجنة العُليا لكتابة تاريخ الأُردنّ، عمّان، ٢٠١٣.
- الشرعة، إبراهيم: دور الأُردنِ الدبلوماسيُّ والعسكريُّ في حلّ الأزمة الكويتيّة – العراقيّة بين عامي (١٩٦١ –١٩٦٣)، عمّان، ٢٠٠١.
- الشرعة، إبراهيم وآخرون: تاريخ الأُردنّ وحضارته، عمّان، ٢٠٠٥.
- الشرعة، إبراهيم وطلافحة، حامد: تاريخ الأُردنّ الحديث وأساليب تدريسه، عمّان، الطبعة الثالثة، ٢٠٠٥.
- الشرعة، إبراهيم: تاريخ الأُردنّ وفِلَسْطين، دار وائل، عمّان، ٢٠١٤.
- محافظة، علي: العلاقات الأُردنيّة البريطانيّة ١٩٢١–١٩٥٧، بيروت، دار النهار، ١٩٧٣.
- مديريّة التوجيه المعنويّ: عشرون عامًا من الجهاد والبناء ١٩٥٢–١٩٧٢، القوّات المسلّحة الأُردنيّة، عمّان، ١٩٧٢.
- مديريّة التوجيه المعنويّ: معركة الكرامة، عّمان، الطبعة الثانية، ١٩٦٩.
- مراد، عباس: الدّور السياسيُّ الأُردنيّ ١٩٢١–١٩٧٣، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفِلَسْطينيّة، بيروت، ١٩٧٣.
- موسى، سليمان: تاريخ الأُردنِ السياسيُّ المُعاصر (حزيران ١٩٦٧–١٩٩٥م)، عمّان، لجنة تاريخ الأُردنّ، ١٩٩٨.
- موسى، سليمان: تاريخ الأُردنّ في القرن العشرين ١٩٥٨–١٩٩٥، ج٢، عمّان، لجنة تاريخ الأُردنّ، ١٩٩٦.
- http://www.nohodainalbashadirectory.com/jordan_history.htm

- تاريخ المملكة الأُردنيّة الهاشميّة، الموقع الرسمي لرئاسة الوزراء، المملكة الأُردنيّة الهاشميّة: http://www.pm.gov.jo/arabic/index.php?page_type=pages&part=1&page_id=124
- الثورة العربيّة الكُبرى، القيادة العامّة للقوّات المُسَلّحة الأُردنيّة http://jaf.mil.jo/Arabic/ArmyForces/ArmyForcesHistory/GreatArabRevolution/Pages/Introduction.aspx
- http://www.sukhneh.com/main/index.php?option=com_content&view=article&id=194:2009-06-21-07-18-36&catid=13:2009-05-30-23-38-40
- http://factjo.com/pages/memberdetails.aspx?id=5556
- http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=187973
- http://www.jo1jo.net/vb/jo1jo8422.html
- http://www.addustour.com/17116/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%B6+%D8%B9%D9%84%D9%89+%D8%AC%D9%85%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D9%8A%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9.html
- http://www.ammonnews.net/article.aspx?articleno=86038
- http://www.marefa.org/books/index.php/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D8%AF%D9%86